

واذا خلا بها بلا مانع من الوطئ حسا او شرعا او طبعيا كرض يمنع
 الوطئ ورتق وصوم رمضان واحرام فرض او نفل وحيض وتقاس
 لزمه تمام المهر ولو كان خصيا او عنيئا (وكذا لو كان مجنونا خلافا
 لهما وصوم القضاء غير مانع في الاصح) (وكذا صوم النذر في رواية
 وفرض الصلاة مانع ❖ والعدة ❖ تجب بالخلوة ولو مع المانع احتياطا
 والمتعة واجبة لمطلقة قبل الدخول لم يسم لهما مهر ومستحبة لمطلقة
 بعد الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله سمي لهما مهر (ولو سمي لها
 الفاق قبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصفه
 وكذا كل مكيل وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل او الباقي
 لا يرجع خلافا لهما (ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي
 رجع عليها الى تمام النصف وعندهما بنصف المقبوض ولو لم تقبض
 شيئا فوهبته لا يرجع احدهما على الاخر وكذا لو كان المهر عرضا
 فوهبته قبل القبض او بعده (وان تزوجها بالف على ان لا يخرجها
 من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي فلها الف والا فمهر
 المثل (ولو تزوجها على الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان
 اقام فلها الالف والا فمهر المثل لا يزداد على الفين ولا ينقص عن الف
 وعندهما الالفان ان اخرجها (ولو تزوجها بهذا العبد وبهذا
 العبد فلها الاعلى ان كان مثل مهر مثلها او اقل (والادنى ان كان
 مثله واكثر ومهر مثلها ان كان بينهما) وعندهما لها الادنى بكل حال
 (وان طلقها قبل الدخول فلها نصف الادنى اجماعا) (وان تزوجها
 بهذين العبدين فاذا احدهما حر فلها العبد فقط عند الامام ان ساء
 عشرة) (وعند ابي يوسف العبد مع قيمة الحر لو كان عبدا) (وعند محمد
 العبد وتمام مهر المثل ان هو اقل منه) (وان تزوجها على فرس او ثوب
 هروى بالغ في وصفه او لاخيريين دفع الوسط وقيمته (وكذا لو تزوجها
 على مكيل او موزون بين جنسه لا صفته) (وان بين صفته ايضا واجب
 هو لا قيمته (وقيل الثوب مثله ان بولغ في وصفه) (وان شرط البكارة
 فوجد هاتين لزمه كل المهر) (وان اتفقا على قدر في السر وعلن غيره

عند العقد فالعبر ما اعلنه وعند ابي يوسف ما اسراه ولا يجب شيء
 بلا وطى في عقد فاسد وان خلا (فان وطى واجب مهر المثل لا يزاد
 على المسمى وعليها العدة وابتدأوها من حين التفريق لا من آخر الوطئات
 هو الصحيح) و يثبت فيه النسب ومدته من حين الدخول عند محمد
 وبه يفتى (ومهر مثلها يعتبر بقوم ابيها ان تساويا سنا وجمالا ومالا
 وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة وثيابة) فان لم يوجد منهم فن
 الا جانب فان لم يوجد جميع ذلك فأيوجد منه (ولا يعتبر بامها او خالتها
 ان لم تكونا من قوم ابيها) (وصح ضمان وليها مهرها وتطالب من شاءت
 منه ومن الزوج) (ويرجع الولي على الزوج اذا ادعى ان ضمن بامر
 والا فلا) (وللمرأة منع نفسها من الوطى والسفر حتى يوفىها قدر ما
 بين تعجيله من مهرها كلا او بعضها ولها السفر والخروج من المنزل ايضا
 ولها النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلافا
 لهما فيما لو كان الدخول برضاها غير صبية ولا مجنونة) (وان لم يبين قدر
 المعجل فقد ر ما يعجل من مثله عرفا غير مقدر بربع ونحوه وليس لهما
 ذلك لو اجل كله خلافا لابي يوسف) (واذا اوفاهما ذلك فله نقلها
 حيث شاء مادون السفر) (وقيل له السفر بها في ظاهر الرواية والفتوى
 على الاول) (وان اختلفا في قدر المهر فالقول لهما ان كان مهر مثلها
 كما قالت او اكثر) (وله ان كان كما قال او اقل) (وان كان بينهما تخالفا
 ولزم مهر المثل) (وفي الطلاق قبل الدخول القول لهما ان كانت متعة
 المثل كنصف ما قالت او اكثر) (وله ان كانت كنصف ما قال او اقل
 وان كانت بينهما تخالفا ولزمت المتعة) (وعند ابي يوسف القول له قبل
 الدخول وبعده الا ان يذكر مالا يتعارف مهر الياهما برهن قبل
 وان برهنها فبينته اولى حيث يكون القول لهما وبينته اولى حيث
 يكون القول له) (وان اختلفا في اصله وجب مهر المثل وموت احدهما
 كحياتهما) (وفي موتهما بعد الدخول ان اختلف الورثة في قدره
 فالقول لورثة الزوج عند الامام ولا يستثنى القليل وعند محمد كالحية) (وان
 اختلفوا في اصله يجب مهر المثل عندهما وبه يفتى) (وعند الامام القول

لمنكر التسمية ولا يجب شيء (وان بعث اليها شيئاً فقال هو هدية وقال هو
 مهر فالقول له في غير ما هي للاكل) (وان نكح ذمي ذمية او حر بي حرية
 ثم على مينة او بلا مهر وذلك جائز في دينهم فلا شيء لهما خلافاً لهما
 سواء وطئت او طلقت قبله او مات احدهما) (وان نكحها بنحمر او خنزير
 معين ثم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك) (وان كان غير معين فقيمة
 النحر ومهر المثل في الخنزير) (وعند ابى يوسف مهر المثل في الوجهين) (وعند
 محمد القيمة فيهما) (وفي الطلاق قبل الدخول تجب المنعة عند من اوجب
 مهر المثل ونصف القيمة عند من اوجبها

(*) باب نكاح الرقيق (*)

نكاح العبد والامة والمدير والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد موقوف
 فان اجاز نفذ وان رد بطل (وقوله طلقها رجعية اجازة) (لا طلقها
 او فارقها) (فان نكحوا باذنه فالمر عليهم يباع العبد فيه) (ويسعى
 المدير والمكاتب ولا يباعان) (واذنه لعبدته بالنكاح يشتمل جائزة وفاسدة
 (فيبيع في المهر ان نكح فاسداً فوطىء ويتم الاذن به حتى لو نكح بعبدته
 جائزاً توقف على الاجازة) (وان زوج عبده المأذون المديون صح وهي
 اسوة الغرماء في مهر مثلها) (ومن زوج امته لا يلزمه تبوءها ويطلق
 الزوج متى ظفر ولا نفقة عليه الا بالتبوءة وهو ان يخلى بينهما وبين
 الزوج في منزله ولا يستخدمها) (فان بوأها ثم رجع صح وسقطت
 النفقة وان خدمته بلا استخدام لا تسقط) (وان زوج امته ثم قتلها
 قبل الدخول سقط المهر) (بخلاف ما لو قتلت الحرة نفسها قبله
 والاذن في العزل عن الامة للسيد وعندهما لهما) (وان تزوجت امة
 او مكاتبه بالاذن ثم عتقت فلها الخيار في الفسخ حراً كان زوجها او عبداً
 (وان تزوجت بلا اذن فعتقت نفذ) (وكذا العبد لا خيار لهما والمسمى
 للسيد ان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده) (ومن وطىء امة
 ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه ولزمه قيمتها لامهرها ولا قيمة
 ولدها وتصير ام ولده والجد كالا ببعده موته لا قبله) (وان زوج امته

اباه جازو عليه مهرها لا قيمتها فان اتت بولد لا تصير ام ولد وهو حر بقربته
(حرة قالت لسيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل فسد النكاح ولزمها
الالف والولاء لها) و يصح عن كفارتها لو نوت به (وان لم تقل بالف
لا يفسد والولاء له خلافا لابي يوسف) وللمولى اجبار عبده وامته على
النكاح دون مكاتبه ومكاتبته

(*) باب نكاح الكافر (*)

واذا تزوج كافر بلا شهود او في عدة كافر آخر وذلك جائز في دينهم ثم
اسلم اقر اعليه خلافا لهما في العدة (ولو تزوج المجوسى محرمة ثم اسلم
او احدهما فرق بينهما) وكذا لو ترافعا اليه بالو بمرافعة احدهما لا يفرق
خلافا لهما) والطفل مسلم ان كان احدا بويه مسلما او اسلم احدهما
وكتابى ان كان بين كتابى ومجوسى (ولو اسلمت زوجة الكافر او زوج
المجوسية عرض الاسلام على الاخر فان اسلم وهى له والا فرق بينهما
(فان ابى الزوج فالفرقة طلاق خلافا لابي يوسف لان ابنته هى ولها
المهر لو بعد الدخول والا فنصفه لو ابى ولا شى لو ابنت (ولو كان ذلك
في دارهم لا تبين حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الاخر) وان اسلم زوج
الكتابية بقى نكاحهما (وتباين الدارين سبب الفرقة لا السبى) فلو خرج
احدهما اليها مسلما او خرج مسييا بانته وان سبيها معالا (ومنها جرت اليها
بانته ولا عدة عليها خلافا لهما) (وارتداد احد الزوجين فسخ في الحال
وعند محمد ارتداد الرجل طلاق ولو طوءة المهر ولغيرها نصفه ان ارتد
ولا شى لهما ان ارتدت (وان ارتد امعا واسلم معالائين وان اسلمت معاقبا بانته
(ولا يصح تزوج المرتد ولا المرتدة احدا

(*) باب القسم (*)

يجب العدل فيه بيتوته لاوطئا (والبكر والشيب والجديدة والقديمة والمسلمة
والكتابية فيه سواء) والامة والمكاتبة والمدبرة وام الولد نصف الحرة
(ولا قسم في السفر فيسافر بمن شاء والقرعة) (احب وان وهبت قسمها
لضررتها صحيح ولها ان ترجع

(*) كتاب الرضاع (*)

هو مص الرضيع من ثدي الادمية في وقت مخصوص و يثبت حكمه بقليله وكثيره في مدته لا بعدها (وهي حولان ونصفا وعندهما حولان) فيحرم به ما يحرم من النسب الاجدة ولده واخت ولده وعمة ولده وام اخيه او اخته وام عمه او عمته او خاله او خالته والاخا بن المرأة لهما رضاعا وقس عليه (وتحل اخت الاخ رضاعا ونسبا كاخ من الاب له اخت من امه تحل لاخته من ابيه) ولا حل بين رضيعي ثدي وان اختلف زمانهما (ولا بين رضيع وولد مرضعته وان سفل) (وولد زوج لبنها منه فهو اب للرضيع وابنه اخ وبنته اخت واخوه عم واخته عمه) (ولا حرمة لورضعاء من شاة او من رجل ولا في احتقان بلبن المرأة) (ولبن البكر والميتة محرم وكذا الاستعاط) (واللبن مخلوط بالطعام لا يحرم خلافا لهما عند غلبة اللبن) (ويعتبر الغالب لو خلط بماء او دواء او لبن شاة) (وكذا لو خلط بلبن امرأة اخرى) (وعند محمد تتعلق الحرمة بهما) (وان ارضعت ضرعتها حرمتا ولا مهر للكبيرة ان لم نوطاء وللصغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد لان لم تعلم به او قصدت دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه مفسد والقول قولها فيه) (وانما يثبت الرضاع بما يثبت به المال) (ولو قال هذه اختي من الرضاع ثم ادعى الخطاء صدق

(*) كتاب الطلاق (*)

هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح (حسنه تطليقها واحدة في طهر الاجماع فيه وتركها حتى يمضي عدتها) (واحسنه وهو سني تطليقها ثلاثا في ثلاثة اطهار لاجماع فيها ان كانت مدخولا بها واغريها طلقة ولو في الحيض والاياسة والصغيرة والحامل يطلقن للسنة عند كل شهر واحدة) (وعند محمد لا تطلق الحامل للسنة الا واحدة) (وباز طلاقهن عقيب الجماع) (وبدعية تطليقها ثلاثا وثلثين بكلمة واحدة او في طهر واحد لا رجعة فيه ان كانت مدخولا بها او في طهر جامعها فيه) (وكذا تطليقها في الحيض وتجب مراجعتها في الاصح وقيل تستحب) (فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء) (وقيل يجوز ان يطلقها

في الطهر الذي يلي تلك الحيضة (ولو قال للموطوءة أنت طالق ثلاثا للسنة
وقع عند كل طهر واحدة وان نوى الوقوع جملة صحت نيته (ويقع طلاق
كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها أو سكران أو آخرس بإشارته المعهودة (لا طلاق
صبي ومجنون ونائم وسيد على زوجة عبده واعتباره بالنساء (وطلاق
الحررة ثلاث ولو تحت عبد (وطلاق الامة ثنتان ولو تحت حر

(*) باب ايقاع الطلاق (*)

صر يحده ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج الى نية (وهو أنت طالق
ومطلقة ومطلقت وتقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى اكثر او بانية
(وقوله أنت الطلاق او أنت طالق الطلاق او أنت طالق طلاقا يقع
بكل منها واحدة رجعية وان نوى ثنتين او بانية (وان نوى بانت
طالق واحدة وبطلاق اخرى وقعتا وان نوى ثلاث وقعت (وتقع
بإضافته الى جملتها كما مر (او الى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق
ولرأس والوجه والروح والبدن والجسد والفرج (او الى جزء شايع
منها كنصفها وثلاثها (لا بإضافته الى يدها او رجليها او ظهرها او بطنها
(ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها طلقت (وتقع في أنت
طالق ثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث (وفي ثلاثة انصاف تطليقة ثنتان
وقيل ثلاث وفي من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة
وعند هما ثنتان (وفي الى ثلاث ثنتان وعند هما ثلاث (وفي واحدة في ثنتين
واحدة ان لم ينوشيا او نوى الضرب والحساب (وان نوى واحدة
وثنتين او مع ثنتين ثلاث (وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنتين
(وان نوى واحدة مع ثنتين فثلاث فيها ايضا (وفي ثنتين في ثنتين ثنتان
وان نوى الضرب (وفي أنت طالق من هنا الى الشام فواحدة رجعية
(وفي أنت طالق بمكة او في مكة تطلق في الحال حيث كانت (ولو قال
اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع ما لم تدخلها وكذا الدار

(*) فصل (*)

قال أنت طالق غدا او في غد يقع عند الصبح (وان نوى الوقوع

وقت العصر صحت ديانة وفي الثاني قضاء ايضا خلافا لهما (ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر اول ذكر) ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو (وكذا انت طالق امس وقد نكحها اليوم وان كان نكحها قبل امس وقع الآن) (ولو قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت للحال حتى لو علق الثلاث وقعن بسكوته) (وان وصل انت طالق وقع واحدة) (ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق يقع ما لم يمت احدهما) (واذا بلانية مثل ان وعندهما مثل متى ومع نية الشرط او الوقت فما نوى واليوم للنهار مع فعل ممتد ولمطلق الوقت مع فعل لا يمتد) (فلو قال امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلا لا تخير) (ولو قال يوم اتزوجك فانت طالق فنكحها ليلا وقع) (ولو قال لها انا منك طالق فهو لغو وان نوى) (ولو قال انا منك باين او انا عليك حرام بان ان نوى) (ولو قال انت طالق مع موتي او مع موتك فهو لغو) (وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا خلافا لمحمد في رواية) (وان ملك امرأته او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد فلو طلقها بعد ذلك لغا) (ولو قال وهي امة انت طالق ثنتين مع اعتاق سيدك اياك فاعتقها ملك الرجعة) (وان علق طلقها بمجيء الغد وعلق مولاها عتقها به فجاء لا تحل له الا بعد زوج آخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد كالاخرة اجماعا

❀ فصل ❀

قال لها انت طالق هكذا مشيرا باصابعه وقع بعددها فان اشار ببطونها تعتبر المنشورة وان بظهورها تعتبر المضمومة ولو وصف الطلاق بضرب من الشدة بان قال انت طالق او باين او البتة او افحش الطلاق او اخبثه او اشده او طلاق الشيطان او اليدعة او كالجليل او كالف او ملاء البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة باينة بلانية) (وكذا ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة وبقوله باين او البتة اخرى فيقع باينان) (وصحت نية الثلاث في الكل

❖ (فصل) ❖

طلق غير المدخول بها ثلثا وقعن وان فرق بانت بالاولى ولا تقع
 الثانية (ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع واحدة) وكذا
 لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة (ولو قال بعد واحدة
 او قبلها واحدة او مع واحدة او معها واحدة فثنتان وفي الموطوءة
 ثنتان في الكل) (ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة
 فدخلت يقع واحدة وعندهما ثنتان) (ولو اخر الشرط فثنتان اتفاقا
 ويقع بعدد ما قرن بالطلاق لانه) فلو ماتت قبل ذكر العدد في قوله
 انت طالق واحدة لا تطلق

❖ (فصل) ❖

وكنايته ما احتمله وغيره ولا يقع بها الابنية او دلالة حال فيها اعتدى
 واستبرى رجلك وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية وما سواها
 يقع بها واحدة باينة الا ان ينوي ثلثا فيقعن به (ولا تصحنية الثنتين
 وهي باين بته بته حرام خلية برية حبلك على غاربك الحق باهلك
 وهبتك لاهلك سرحتك فارقتك امرك بيدك اختاري انت حرة تقتعي
 تخمري استري اغربي اخرجي اذهبي قومي ابغني الا زواج فلو
 انكر النية صدق مطلقا حالة الرضاء (ولا يصدق قضا عند هذا كره
 الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد) (ولا عند الغضب فيما يصلح
 للطلاق دون الرد والشم ويصدق ديانة في الكل) (ولو قال ثلث مرات
 اعتدى ونوى بالاول طلاقا وبالباقي حيضا صدق) (وان لم ينو بالباقي
 شيئا وقع الثلث) (وتطلق الست لى بامرأه اولست لك بزواج ان نوى الطلاق
 (والصریح يلحق الصريح والباين يلحق بالصریح لا البان الا اذا كان
 معلقا بالشرط

❖ (باب التفويض) ❖

واذا قال لها اختاري نوى الطلاق فاختارت نفسها في مجلسها الذي
 علمت به فيه بانت بواحدة (ولا تصحنية الثلاث وان قامت منه او اخذت
 في عمل آخر بطل خيارها) (ولا بد من ذكر النفس او اختياره في احد

كلامهما وان قال لها اختاري فقالت انا اختار نفسي او اخترت نفسي
 تطلق وان قال لها ثلث مرات اختار فقالت اخترت الاولى او الوسطى
 او الاخيرة يقع الثلاث بلانية وعندهما واحدة باينة (ولو قالت اخترت
 اختيارا وقع الثلاث اتفاقا ولو قالت طلقت نفسي او اخترت نفسي
 بتطليقة بانتهى بواحدة في الاصح وقيل يملك الرجعة (ولو قال امرك
 بيدك في تطليقة او اختاري تطليقة فاخترت نفسها وقعت واحدة
 رجعية (ولو قال امرك بيدك ينوي ثلثا فقالت اخترت نفسي بواحدة
 او بمره واحدة وقع الثلاث وان قالت طلقت نفسي واحدة او اخترت
 نفسي بتطليقة فواحدة باينة (ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد
 لا يدخل الليل وان ردت اليوم لا يرتد بعد غد (وان قال اليوم وغدا
 يدخل الليل وان ردت اليوم لا يبقى غدا (ولو مكثت بعد التفويض
 يوما ولم تقم وكانت قائمة فجلست او جالسة فانتكأت او متكئة فقعدت
 او على دابة فوقفت او عت اباهما للمشورة او شهود الاشهاد لا يبطل
 خيارها (وان سارت دابتهما بطل لا يسير فلك هي فيه (ولو قال
 لها طلقي نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا
 لو قالت ابنت نفسي (وان طلقت ثلثا ونواه وقعن ولغت نية الثنتين
 (ولو قالت اخترت نفسي لا تطلق ولا يملك الرجوع بعد قوله طلقي نفسك
 (ويقيده بالمجلس الا اذا قال متى شئت (ولو قال لها طلقي ضرتك
 او لاخر طلق امرأتى يملك الرجوع ولا يقيده بالمجلس الا اذا زاد
 ان شئت (ولو قال لها طلقي نفسك ثلثا فطلقت واحدة وقعت واحدة
 وفي عكسه لا يقع شيء وعندهما يقع واحدة (وفي طلقي نفسك ثلثا
 ان شئت فطلقت واحدة لا يقع شيء (وكذا في عكسه وعندهما
 يقع واحدة (ولو امرها بالبائين او الرجعي فعكست وقع ما امر (ولو قال
 انت طالق ان شئت فقالت انت شئت ان شئت فقال شئت ينوي الطلاق
 لا يقع (وكذا لو علقت المشية بمعدوم وان علقت بموجود وقع
 (ولو قال انت طالق متى شئت او متى ماشئت او اذا شئت او اذا
 ماشئت فردت الامر لا يرتد ولها ان تطلق واحدة متى شاءت

ولا يزيد (ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان تطلق ثلاثا متفرقا
 لا مجموعا ولا بعد زوج آخر) (ولو قال انت طالق حيث شئت او ابن شئت
 لا تطلق مالم تشأ في مجلسها) (ولو قال انت طالق كيف شئت فان شاءت
 موافقة لنيته رجعية او بينة او ثلاثا وقع كذلك وان تخالفا يقع رجعية
 (وكذا ان لم تشأ وعندهما لا يقع شيء) (وان لم يكن له نية يقع ما شاءت
 (ولو قال انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت ما شاءت في المجلس لا بعده
 (وان قال طالقي نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق مادون الثلاث
 لا الثلاث خلافا لهما

(*) باب التعليق (*)

انما يصح في الملك كقوله لمنكوحته ان زرت فانت طالق (او مضافا الى
 الملك كقوله لاجنبيه ان نكحتك فانت طالق فيقع ان نكحها) (ولو قال
 لاجنبيه ان زرت فانت طالق فنكحها فزارت لا تطلق) (والفاظ الشرط
 ان واذا واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما في جميعها اذا وجد الشرط انتهت
 اليمين الا في كلما فانها تنتهى فيها بعد الثلاث مالم تدخل على الزوج
 (فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق بكل تزوج ولو بعد
 زوج آخر) (وان قال كلما دخلت الدار فانت طالق لا تطلق بعد الثلاث
 وزوج آخر) (وزوال الملك لا يبطل اليمين والملك شرط لوقوع الطلاق
 لا لانحلال اليمين) (فان وجد الشرط فيه انحلت اليمين ووقع الطلاق
 والا انحلت ولا يقع) (وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا اذا
 برهنت) (وفي ما لا يعلم الامنها القول لهما في حق نفسها الا في حق غيرها
 (فلو قال ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت طلقت هي
 ولا فلانة) (وكذا لو قال ان كنت تحبين عذاب الله فانت طالق وعبدى
 حرقه قالت احب طلقت ولا يعتق) (ولا يقع في ان حضت مالم يستمر
 الدم ثلاثا فاذا استمر وقع في ابتداءه) (ولو قال ان حضت حيضة يقع
 اذا طهرت) (ولو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت
 انى فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يدر الاول تطلق واحدة قضاء
 وثنتين تنزها وتنقضي العدة) (ولو علق بشرطين شرط للوقوع

وجود الملك عند آخرهما فان وجدا او آخرهما فيه وقع (وان وجدا
او آخرهما لا فيه لا يقع) (ويبطل تنخير الثلاث تعليقه فلو علقها بشرط
ثم نجزها قبل وجود ثم زوجها بعد التحليل فوجد لا يقع شيء) (ولو علق
ثلاث او العلق بالوطى لا يجب العقر باللبث بعد الايلاج ولا يصير به مراجعا
في الرجعى ما لم ينزع ثم يولج خلافا لابي يوسف) (ولو قال ان نكحتها عليك
فهي طالق فنكحتها عليها في عدة البائن لا تطلق) (وان وصل بقوله انت
طالق قوله ان شاء الله او ان لم يشاء الله او ما شاء الله او ما لم يشاء الله او الا
ان يشاء الله لا تطلق) وكذا او ماتت قبل قوله ان شاء الله (وان مات هو
يقع) (وفي انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثنتان) (وفي الاثنين واحدة
وفي الاثلاث ثلاث

(*) باب طلاق المريض (*)

الحالة التي يصير بها الرجل قاربا نطلاق ولا ينفذ تبرعه فيها الا من
الثلاث ما يغلب فيها الهلاك كمرض يمنعه عن اقامة مصالحه خارج
البيت ومبارزته رجلا وتقديمه ليقتل في قصاص او رجم (فلو ابان
امرأته وهو بتلك الحال ثم مات عليها بذلك السبب او بغيره وهي
في العدة ورثت) (وكذا لو طلبت رجعية فطلقها ثلثا) (ومبانة قبلت ابنه
بشهوة) (ولو ابانها وهو محصورا وفي صف القتال او محبوسا لقصاص
او رجم او يقدر على القيام بمصالحه خارج البيت لكنه مشتك او محبوم
لا ترث) (وكذا المختلعة او مخبرة اختارت نفسها) (ومن طلقت ثلثا
بامرها او بغير امرها لكنه صح ثم مات) (ومن ارتدت بعدما ابانها ثم
اسلمت) (وكذا مفرقة بسبب الجب او المعنة او خيار البلوغ او العتق
ولو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بيتها ثم ماتت
وهي في العدة ورثها) (ولو ابانها بامرها في مرضه او تصاقا انها
كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى لها او اقرب دين فلها
الاقل من ارثها ومما اوصى او اقر) (وان علق الطلاق بفعل اجنبي
او مجبى الوقت فوجد فان كان التعليق والشرط في مرضه ورثت
وان كان احدهما في الصحة لا ترث) (وان علق بفعل نفسه وهما

في المرض او الشرط فقط ورثت (و كذا لو علق بفعلها لا بد لها منه وهما
 في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط فيه خلافا لمحمد) وان كان لهما منه
 بدلا ترث على كل حال (وان قذفها ولا عن وهو مريض ورثت) وكذا
 لو كان القذف في الصحة واللعان في المرض خلافا لمحمد (وان آلى منها
 وبانت به فان كانا في المرض ورثت وان كان الايلاء في الصحة لا) وفي الرجعي
 ترث في جميع الوجوه ان مات وهي في العدة والا لا

(*) باب الرجعة (*)

هي استدامة النكاح القائم في العدة (فن طلق مادون الثلاث بصريح
 الطلاق او بالثلاث الاول من كنيائاته ولم يصفه بضرب من الشدة
 ولم يكن بمقابله مال فله ان يراجع وان ابت مادامت في العدة بقوله
 راجعتك او راجعت امرأتى او بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة من وطئ
 ومس ونحوه من احد الجانبين) وندب الاشهاد عليها واعلامها
 بها (ولو قال بعد العدة كنت راجعتك فيها فصدقته صحته والا فلا
 (ولو قال راجعتك فقالت بحية له انقضت عدتي فالقول لها ولا تصح
 الرجعة خلافا لهما) وان قال زوج الامة بعد العدة كنت راجعت
 فيها فصدقه سيدها وكذبه فالقول لها (وعندهما السيد وفي عكسه
 القول للسيد اتفاقا في الصحيح) وان قال راجعتك فقالت مضت عدتي
 وانكر فالقول لها) واذا طهرت من الحيض الاخير لعشرة انقطعت
 الرجعة وان لم تغتسل (وان انقطع لاقل لا مالم تغتسل او يمضي عليها
 وقت صلاة او تيمم وتصلى وعند محمد تنقطع بالتيمم وان لم تصل) وفي الكتابة
 بمجرد الانقطاع اتفاقا (ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو انقطعت
 وان نسيت عضوا لا) وكل من المضمضة والاستنشاق كالاقل وفي
 رواية عن ابى يوسف كتمام العضو (ولو طلق حاملا او من ولدت منه
 وانكر وطئها له ان يراجع (وان طلق من خلاها وانكر وطئها فليس له
 ان يراجع) فان راجعها ثم ولدت بعد الرجعة لاقل من عام صححت الرجعة
 (ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ولد اثم آخر من بطن آخر
 فهو رجعة) وان قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة في بطون فالثاني

والثالث رجعية ونتم الثلاث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقراء (والمطلقة
الرجعية تشوق وتنزيه) (ونذب ان لا يدخل عليها حتى يعلمها ان
لم يقصد رجعتها) (وليس له ان يسافر بها حتى يراجعها) (والطلاق الرجعي
لا يحرم الوطى) (وله ان يتزوج مبائنه بما دون الثلاث في العدة وبعدها
(ولا تحل الحرة بعد الثلاث والا لامة بعد الثنتين الا بعد وطى زوج
آخر بنكاح صحيح ومضى عدته ولا تحل له بملك يمين ويحلها وطى المراهق
لا السيد والشرط الا يلاج دون الانزال (فان تزوجها بشرط التحليل
كره) (وتحل للاول وعن ابى يوسف ان النكاح فاسد ولا تحل للاول
وعن محمد انه صحيح ولا تحل للاول (والزوج الثاني يهرم ما دون
الثلاث ايضا خلافا لمحمد فن طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر
عادت بثلاث وعنده بما بقى) (ولو قالت مطلقة الثلاث انقضت عدتي منك
وتحللت وانقضت والمدة يحتمل ذلك فله تصديقها ان غلب ظنه صدقها

(*) باب الايلاء (*)

هو الحلف على ترك وطى الزوجة مدته وهى اربعة اشهر للحرة وشهران
للامة فلا ايلاء لو حلف على اقل منها (وحكمه وقوع طلمقة باينة
ان بر ولزوم الكفارة او الجزاء ان حنث (فدو قال لزوجه والله لا قربك
او قال والله لا قربك اربعة اشهر كان مولى) (وكذا لو قال ان قربتك
فعلى حج او صوم او صدقة فانت طالق او عبده حر فان قربها
فى المدة حنث وسقط الايلاء والابانت بمضيها وسقطت اليمين ان حلف
على اربعة اشهر وبقيت ان اطلق (فلو نكحها ثانيا عاد الايلاء فان مضت
مدة اخرى بلا وطى بانته باخرى) (فان نكح ثلثا فكذلك فان تزوجها
بعد زوج آخر فلا ايلاء واليمين باقية) (فان وطى لزم الكفارة او الجزاء
ولا تبين بمضى المدة وان لم يبطأ) (وكذا لو آلى من اجنبية او من مبائنه
اما الرجعية فكذلك لوجه) (ولا ايلاء فيما دون اربعة اشهر) (فلو قال والله
لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما كان ايلاء ولو مكث يومئذ قال
لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء) (وكذا

او قال لا اقربك سنة الا يوما فان قربها وقديقي من السنة اربعة اشهر
صار ايلاء (ولو قال لا ادخل البصرة وامرأته فيها لا يكون موليا وان
عجز المولى عن وطئها بمرضه او مرضها او رتقها او صغرها او جبهه اولان
بينها وبينه مسافة اربعة اشهر فقيته ان يقول فئت اليها ان استمر العذر
من وقت الخلف الى آخر المدة (فلو زال في المدة يعين الف بالوطئ) وان
قال لها انت على حرام كان موليا ان نوى التحريم او لم ينو شيئا (وان نوى
ظهارا فظهار) (وان نوى الكذب فكذب) (وان نوى الطلاق فياين
وان نوى الثلاث فثلاث والفتوى على وقوع الطلاق به وان لم ينو) وكذا
بقوله كل حل على حرام او هرچه بدست راست كيرم بروى حرام للعرف

(*) باب الخلع (*)

هو الفصل عن النكاح وقيل ان تقتدي المرأة بنفسها بمال ليخلعها به
(ولا بأس به عند الحاجة) وكره له اخذ شي ان نشزو اخذ اكثر
مما عطاها ان نشرت (والواقع به وبالطلاق على مال باين ويلزم
المال المسمى وما صلح مهر اصلح بدلا للخلع) (وان بطل العوض فيه
تقع باينا) (والطلاق يقع رجعيا بلا شيء كما اذا خالعه او طلقها وهو
مسلم على خمر او خنزير او ميتة) (او قالت خالعتني على ما في يدي ولا شيء
في يديها) (وان قالت على ما في يدي من دراهم ولا شيء في يديها لزمها
ثلثة دراهم) (وان قالت من مال لزمها رد مهرها) (وان خالعه على
عبدها الا يق على انها بريه من ضمانه لا تبرأ ولزمها تسليمه ان امكن
والا قيمته) (او قالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحدة فله ثلث الالف
او بانث (وفي على يقع رجعيا بلا شيء وعندهما كالباء) (ولو قال لها
طلق نفسك ثلثا بالف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء) (ولو قال
انت طالق بالف او على الف فقلت بانث ولزمها المال) (وان قال انت
طالق وعليك الف او قال لعبيته انت حر وعليك الف فطلقت
وعتق مجانا وان لم يقبلا وعندهما لا مال لم يقبلا واذا قبلا لزم
المال) (والخلع معاوضه في حقها فيصح رجوعها قبل قبوله

بعد ما اوجبت (و شرط الخيار لها و يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله
و يمين في حقه فلا يرجع بعد ما وجب) (ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل
بالقيام عن المجلس قبل قبولها) (وجانب العبد في العتق على مال كجانبها
(ولو قال لها طلقك امس بالف فلم تقبلي فقالت بل قبلت فالقول له) (ولو قال
البائع كذلك فالقول للمشتري) (والمبارأة كالخلع و يسقط كل منهما
كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق بالنكاح
فلا تطالب هي بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بنفقة عجلها ولم تمض
مدتها ولا بمهر سلمه و خلع قبل الدخول) (وعند محمد لا يسقط الا ما سميا
فيهما و ابو يوسف مع الامام في المبارأة و مع محمد في الخلع) (و لو خلع
صغيرة من زوجها بماله لا يلزم المال ولا يسقط مهرها و طلقت في الا
صح) (وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على انه ضامن لزمه المال و طلقت
(ولو شرط المال عليها طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا تطلق) (و خلع
المريضة في مرض الموت معتبر من الثلث

(*) باب الظهار (*)

هو تشبيه زوجته او عضو منها يعبر به عن جملتها او جزء شايع منها
بعضو يحرم عليه النظر اليه من محارمه و لو رضاعا) (فلو قال لها انت
على كظهر امي او رأسك ونحوه او نصفك وشبهه او كبطنها او كفخذها
او كظهر اختي او عمي ونحوهما حرم عليه وطئها و دواعيه حتى
يكفر) (فلو وطئ قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة اولى
ولا يعود حتى يكفر) (والعود الموجب للكفارة عزمه على وطئها) (و ينبغي
لها ان تمنع نفسها منه و تطالبه بالكفارة و يجبره القاضي عليها
واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظهار) (ولو قالت انت على مثل امي
او كامي فان نوى الكرامة صدق او لظهار فظهار او الطلاق
فباين وان لم ينو شيئا فليس بشيء) (ولو قال انت على حرام كامي
ونوى ظهار او طلاقا فكما نوى) (ولو قال حرام كظهر امي ونوى
طلاقا او ايلاء فهو ظهار وعندهما ما نوى) (ولا ظهار الا
من الزوجة) (فلا ظهار من امته ولا من نكحها ابلا امرها و ظاهر

منها فجازت النكاح (ولو قال لنسائه انتن على كظهر امي كان
 مظاهرا منهن وعليه لكل واحدة كفارة) وان ظاهرا من واحد
 مرارا في مجلس او مجالس فعليه لكل ظهار كفارة (وهي عتق رقبة
 يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والانثى والصغير والكبير والاعور
 والاصم الذي اذا صحح سمع ومقطوع احدى اليدين واحدى
 الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيئا) ولا يجوز الاعمى والاصم
 الذي لا يسمع اصلا والاخرس ومقطوع اليدين او ابها مبهما
 او الرجلين او يد ورجل من جانب واحد ومجنون مطبق ومدبر وام ولد
 ومكاتب ادى بعضا ومعتق بعضه (ولو اشترى قريبا بنيتها صح
) وكذا لو حرر نصف عبده عنها ثم باقيه قبل وطئ من ظاهر منها
 ولو حرر نصف عبد مشترك وضمن باقيه لا يجوز خلافا لهما (وكذا
 لو حرر نصف عبده ثم جامع المظاهر منها ثم حرر باقيه) فان لم يجد
 ما يعتق صام شهرين متتابعين ليس فيهما رمضان ولا شئ من الايام
 المنهية (فان وطئها فيهما ليلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف خلافا
 لابن يوسف) وان افطر بعذرا و بغير عذر استأنف اجماعا (فان
 لم يستطع الصوم اطعمه او نأبئه ستين مسكينا كل مسكين كالفطرة
 اوقية ذلك و يصح اعطاؤه من برمع منوى شعير او تمر تصح الاباحة
 في الكفارات والفدية دون الصدقات والعشر (فلو غداهم وعشاهم
 او غداهم غدائين او عشاهم عشائين واشبعهم جاز وان قل ما كلوا
 ولا بد من الادام في خبر الشعير دون الحنطة) (ولو اطعم فقيرا واحدا ستين يوما
 اجزأه) وان اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزئ الا عن يوم واحد
) فان جامعها في خلال الطعام لا يستأنف (ولو اطعم ستين فقيرا
 كل فقير صاعا عن ظهارين لا يصح الا عن واحد ولو عن ظهار
 وافطار صح عنهما) وكذا لو حرر عبيدين عن ظهارين او صام
 عنهما اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقيرا صح عنهما وان
 لم يعين (وان حرر عنهما رقبة واحدة او صام شهرين ثم عين عن
 احدهما صح ولو عن ظهار وقتل) وان ظاهر العبد لا يجزيه الا

الصوم وان اعتق عنه سيده او اطعم

(*) باب اللعان (*)

هو شهادات مؤكدة بالايان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها (فلو قذف زوجته بالزنا وكل منهما اهل للشهادة وهي ممن يحذف قذفها) او نفي نسب ولدها وطالبته بموجبه وجب عليه اللعان (فان ابى حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد) فان لاعن وجب اللعان عليها (فان ابت حبست حتى تلاعن او تصدقه) فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف وهي من اهلها حد) وان كان اهلا وهي صغيرة او امة او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او ممن لا يحذف قذفها فلا حد ولا لعان (وصفته ان يبدأ بالزوج فيقول اربع مرات (اشهد بالله اني صادق فيمار ميتها به من الزنا) وفي الخامسة (لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيمار ميتها به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك) ثم تقول هي اربع مرات (اشهد بالله انه كاذب فيمار ماني به من الزنا وفي الخامسة (غضب الله عليها ان كان صادقا فيمار ماني به من الزنا تشير اليه في جميع ذلك) وان كان القذف بنفي الولد ذكره عوضا عن ذكر الزنا وان كان بالزنا ونفي الولد ذكرهما (فاذا تلاعنا فرق الحاك بينهما وهي طلاق باينة ونفي نسب الولد ان كان القذف به ويلحقه بامه) فان اكذب نفسه بعد ذلك حد وحل له ان يتروجها خلافا لابي يوسف (وكذلك ان قذف غيرها فحد او زنت فحدت) ولا لعان بقذف الاخرس ولا ينفى الحمل وعندهما يلاعن ان اتت به لاقل من ستة اشهر (ولو قال زينت وهذا الحمل منه تلاعنا اتفاقا ولا ينفى القاضي الحمل) ولو نفي الولد عند تهينة وابتياح آلة الولادة صح ولاعن (وان نفي بعد ذلك لاعن ولا ينفى وعندهما يصح النفي في مدة التقاس) وان كان غائبا فحال علمه كحال ولادتها (وان نفي اول توأمين واقربا لآخر حد وان عكس لاعن ويثبت نسبهما فيهما

(*) باب العنين (*)

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الثيب دون البكر (فلو اقرانه
لم يصل الى زوجته يوم جلّه الحاكم سنة قرية هو الصحيح) ويحتسب منها
رمضان وايام حيضها لامدة مرضه او مرضها (فان لم يصل فيها فرق
بينهما ان طلبته وهو طليقة باينة) (فلو قال وطئت وانكرت ان كان قبل
التأجيل فان كانت ثيبا او بكر افنظرن اليها فقلن هي ثيب فالقول له
مع يمينه وان قلن هي بكر اجل) (وكذا ان نكل وان كان بعد التأجيل
وهي ثيب او بكر وقلن ثيب فالقول له وان قلن بكر خيرت) (وكذا ان نكل
ومتى اختارته بطل خيارها والحضي كالعينين والمحبوب يفرق للحال
(وحق التفريق في الامة للمولى عند الامام ولها عند ابى يوسف
(ولا خيار لها ان وجدت به جنونا او جذا اما او برصا خلافا لمحمد ولاله
لو وجد بها ذلك اورثقا او قرنا

(*) باب العدة (*)

هي تر بص يلزم المرأة (وعدة الحرة للطلاق او الفسخ ثلثة قروء اي
حيض) (وكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد وفرقت او مات عنها
وام ولد عتقت او مات مولاها) (ولا يحسب حيض طلقت فيه وان كانت
لا تحيض لكبر او صغرا او بلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر والموت
في نكاح صحيح اربعة اشهر وعشرة ايام) (وعدة الامة حيضتان وفي الموت
وعدم الحيض نصف ما للحرة) (وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا
(ولو مات عنها صبي وعند ابى يوسف ان مات عنها صبي فعدها
بالاشهر وان حملت بعد موت الصبي فعدها بالاشهر اجماعا ولا نسب
في الوجهين ومن طلقت في مرض موت رجعي كالزوجة) (وان كان
باينا تعتد بابعد الاجلين وعند ابى يوسف كالرجعي) (ومن عتقت
في عدة رجعي تتم كالحرة وان في عدة باين او موت فكالامة) (وان
اعتدت الایسة بالاشهر ثم عاد معها على طاعتها بطلت عدتها
وتستأنف بالحيض هو الصحيح) (وكذا تستأنف الصغيرة اذا حاضت
في خلال الاشهر) (ومن اعتدت البعض بالحيض ثم آيست تعتد بالاشهر
(واذا وطئت المعتدة بشبهة وحيث عليها عدة اخرى وتداخلتا

وما تراءى يحتسب منهما وتتم الثانية ان تمت الاولى قبل تمامها (وابتداء
العدة في الطلاق والموت عقبيهما وان تعلم بهما) وفي النكاح الفاسد عقيب
التفريق او العزم على ترك الوطى (ومن قالت انقضت عدتي بالحيض
فالقول لهما مع اليمين ان مضى عليهما ستون يوما وعندهما ان مضى تسعة
وثلاثون يوما وثلاث ساعات) وان نكح معتدته من باين ثم طلقها قبل
الدخول لزمه مهر كامل وعدة مستأنفة وعند محمد نصف مهر وتمام الاولى
(ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا على ذمية طلقها ذمي او حر بيعة
خرجت اليها مسلمة خلافا لهما

(*) فصل (*)

تحدد معتدة البايين والموت ان كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة وليس المزعفر
والمعصفر والطيب والدهن والكحل والحناء الامن عذر لا معتدة العتق
والنكاح الفاسد (ولا تخطب المعتدة ولا بأس بالتعريض) ولا تخرج
معتدة الطلاق من بيتها اصلا ومعتدة الموت تخرج نهارا وبعض الليل
ولا تبني في غير منزلها (والامة تخرج في حاجة المولى) وتعتد المعتدة
في منزل يضاف اليها وقت الفرقة او الموت الا ان تخرج جبر او خافت
على مالها او انه يهدم المنزل او لم تقدر على كرائه ولا بأس بكيونتهما معا
بمنزل (وان كانت الطلاق باينا اذا كان بينهما ستره الا ان يكون فاسقا
(فان كان فاسقا او البيت ضيقا خرجت والاولى خروجه) وان جمع
بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة فحسن (ولو اباها او مات عنها
في سفر وبينها وبين مصرها اقل من مدته رجعت وان كانت مسافته
من كل جانب تخيرت معها الى اولا والعود احمدا) وان كان ذلك في مصر
لا تخرج منه مالم تعتد ثم تخرج ان كان لها محرم وقال ان كان معها محرما
جاز الخروج قبل الاعتداد

(*) باب ثبوت النسب (*)

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سنتان (ومن قال ان نكحت فلانة
فهى طالق فنكحها فولدت ستة اشهر منذ نكحها لزمه نسبه ومهرها
(واذا اقرت المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من

وقت الاقرار ثبت نسبه وان لسته لا (وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل
من سنتين وان لسنتين او اكثر لا الا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف
البابن الا ان يدعيه فيثبت فيه ايضا ويحمل على الوطى بشبهة في العدة
(وان كانت المبانة مراهقة فان اتت به لاقل من تسعة اشهر ثبت
والافلا (وعند ابى يوسف يثبت فيما دون سنتين (ومن مات عنها
ان اتت به لاقل من سنتين ثبت وان كانت مراهقة فلاقل من عشرة
اشهر وعشرة ايام والافلا (ولا تثبت ولادة المعتدة الا بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة (وان كان حبل
ظاهر او اعترف الزوج به تثبت بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة
امرأة (وان ادعتها بعد موته لاقل من سنتين فصدقها الورثة صح
في حق الارث والنسب هو المختار (ومن انكح فأنث بولد لسته اشهر
فصاعدا ثبت منه ان اقربا بالولادة اوسكت وان جحد فبشهادة امرأة
فان نفاه لا عن وان لاقل من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت نكاحها منذ
سته اشهر وادعى الاقل فالقول لها مع اليمين وعند الامام بلا يمين
(وان علق طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق خلافا لهما
وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها وعندهما لا بد من شهادة امرأة
(ومن نكح امة فطلقها فاشتراها فولدت لاقل من ستة اشهر منذ
شرائها لزمه والافلا (ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني
فشهدت امرأة بالولادة فهو ام ولده (ومن قال لغلام هو ابني ومات
فقال امه انا امرأته وهو ابنه يرثانه فان جهلت حريتها وقالت الورثة
انت ام ولده فلا ميراث لها

باب الحضانة ()

الام احق بحضانة ولدها قبل الفرقه وبعدها ثم امها وان علت ثم
ام الاب ثم اخت الولد لا يوين ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم عمته
كذلك (وبنات الاخت اولى من بنات الاخ وهن اولى من العمات
(ومن نكحت غير محرمة سقط حقها لامن نكحت محرمة كام نكحت عمه
وجده نكحت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها

في نفى الزوج (ويكون الغلام عند هن حتى يستغنى بان يأكل ويشرب ويلبس ويستنجى وحده وقدر يتسع او يسبع ثم يجبر الاب على اخذه والجارية عند الامام والجدة حتى تحيض) وعند محمد حتى تشتبه كما عند غيرهما وبه يفتى لفساد الزمان (ومن لها الحضانة لا تجبر عليها) فان لم تكن امرأة فالحق للعصبات على ترتيبهم لكن لا تدفع صبية الى عصبة غير محرم كابن الم ومولى العتاقة ولا الى فاسق ماجن (وان اجتمعوا في درجة فاورعهم اولى ثم اسنهم) ولاحق لامة وام ولد في الحضانة قبل العتق (والذمية احق بولدها المسلم ما لم يخف عليه الف الكفر) وليس للاب ان يسافر بولده حتى يبلغ حدا الاستغناء (ولا للام الا الى وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك لغير الام) وان كان بين المصريين او القريتين ما يمكن الاب ان يطالع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به (وكذا النقلة من القرية الى المصر بخلاف العكس ولا خيار للولد

(*) باب (*)

النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها ولو صغير مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزله او لم تسلم لحق لها او لعدم طلبه وتفرض النفقة كل شهر وتسلم اليها (والكسوة كل ستة اشهر وتقدر بكفايتها بلا اسراف ولا تقتير ويعتبر في ذلك حالهما في الموسرين حال اليسار وفي المعسرين حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر حاله فقط) والقول له في اعساره في حق النفقة والبينة لها وتفرض عليه نفقة خادم واحد لها او موسرا وعند ابى يوسف نفقة خادمين وان معسرا لا تلزمه نفقة الخادم في الاصح (ولو فرضت لاعساره ثم ايسر فخاصته تتم لها نفقة اليسار وبالعكس تلزم نفقة الاعسار) ولا نفقة لاشتره خرجت من بيته بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومغصوبة وصغيرة لا توطأ وحاجة لامعه ولو حجت معه فلها نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء (ولو مرضت في منزله فلها النفقة لا لو مرضت في بيتها وزفت مريضة) ولا يفرق لعجزه عن النفقة وتؤمر بالاستدانة لتحيل

عليه (ولا تجب نفقة مدة مضت الا ان يكون قضي بها او تراضيا على مقدارها (ولو مات احدهما او طلقت بعد القضاء او التراضي قبل قبضها سقطت امان تكون استدانته بامر قاض (ولو عجل لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا رجوع خلافا لمحمد (واذا تزوج العبد بالاذن فنفقته دين عليه يباع فيها مرة بعد اخرى ولا يباع في دين غيرها الا مرة (وعلى الزوج ان يسكنها في بيت خال عن اهله واهله او لو ولده من غيرها (ويكفيها بيت مفرد من دار اذا كان له غلق (وله منع اهله ولو ولدها من غيره عن الدخول عليها لامن النظر اليها والكلام معها متى شاؤا (والصحيح انه لا يمنعها من الخروج الى الولدين ودخولهما عليها في الجمعة مرة وفي غيرهما في السنة مرة (وتقرض نفقة زوجة الغائب وطفله وابويه في مال له من جنس حقهم عند مودع او مضارب او مديون يقربه وبالزوجة او يعلم القاضي ذلك (ويحلفها انه لم يعطها النفقة و يأخذ منها كفيلا (فلو لم يقرروا بالزوجية ولم يعلم القاضي بها فاقامت بينه لا يقضي القاضي بها (وكذا لو لم يحلف مالا فاقامت بينه على الزوجية ليفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع بينها وعند زفر يسمعها ليفرض النفقة لا لثبوت الزوجية وهو المعمول به اليوم والمختار (وتجب النفقة والسكنى لمعتدة الطلاق ولو باينا والمفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة لا لمعتدة الموت والمفرقة بمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج (ولو ارتدت مطلقة الثلاث تسقط نفقتها الا لو مكنت ابنه

(*) فصل (*)

ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشركه فيها احد كنفقة الابوين والزوجة ولا تجبر امه على ارضاعه الا اذا تعينت ويستاجر من ترضعه عندها (ولو استأجرها وهي زوجته او معتدته من رجعي لترضع ولدها لا يجوز وفي معتدة البايين روايتان (و بعد العدة يجوز وهي احق ان لم تطلب زيادة على الغير (ولو استأجرها وهي زوجته لارضاع ولده من غيرها صحيح (ونفقة البنت بالغة والابن زمناعا على الاب خاصة به يفتي

(وقيل على الاب ثلثاها وعلى الامام ثلثها) وعلى الموسر يسارا يحرم
الصدقة (نفقة) اصوله الفقراء بالسوية بين الابن والبنت (ويعتبر فيها
القرب والجزئية لا الارث) فلو كان له بنت وابن ابن فنفقته على البنت
مع ان ارثه لهما ولو كان له بنت بنت واخ فنفقته على بنت البنت مع ان كل
ارثه للاخ (وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا
او انثى او زمنا او اعمى او لا يحسن الكسب خرقه او لكونه من ذوى البيوتات
او طالب علم ويحجر عليها وتقدر بقدر الارث) حتى لو كان له اخوات
متفرقات فنفقته عليهن اجسادا كما يرثن (ويعتبر فيها اهلية الارث
لاحقيقته) فنفقة من له خال وابن عم على خاله (ونفقة زوجة الاب
على ابنه) ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا او زمنا
(ولا تجب نفقة للغير على الفقير الا للزوجة والولد ولا مع اختلاف الدين
الا للزوجة وقرابة الاولاد على اسفل) والاب يبيع عرض ابنه لنفقته
لا يبيع عقاره ولا يبيع العرض لدين له على الابن سواها ولا للام يبيع ماله
لنفقته (وعندهما لا يجوز للاب ايضا ولا ضمان عليهما لو انفقا
من مال الابن عندهما) ولو انفق المودع مال الابن عليهما بغير
امر قاض ضمن ولا يرجع عليهما (ولو قضى بنفقة غير الزوجة ومضت
مدة بلا انفاق سقطت الا ان يكون القاضى امر بالاستدانة عليه
وعلى المولى نفقة رقيقة فان ابى اكتسبوا وانفقوا) وان لم يكن لهم
كسب اجبر على بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يؤمر ديانته

(*) كتاب الاعتاق (*)

هو اثبات القوت الشرعية في المملوك انما يصح من مالك حر مكلف بصريحه
وان لم ينو كانت حرا ومحررا وعتق او معتق او حررتك او اعتقتك
او هذ مولاي او يا مولاي او هذه مولاتي او يا حر او يا عتيق ان لم يجعل
ذلك اسماله (وكذا لو اضاف الحرية الى ما يعتبر به عن البدن كراسك
حر ونحوه) (وكقوله لامته فرجك حر) (وبكنايته ان نوى كلامك الى
عليك او لا سبيل او لارق او خرجت من ملكي او خلعت سبيلك
(او قال لامته اطلقتك او قال طلقتك لا تعتق وان نوى) وكذا

سائر الفاظ صريح الطلاق و كنياته (ولو قال انت لله تعتق خلافا
 لهما) (ولو قال هذا ابني او ابني عتيق بلانية وكذا هذه امي) (وعندهما
 لا يعتق ان لم يصلح ان يكون ابنا له او ابا او اما) (ولو قال لصغير هذا
 جدي لا يعتق في المختار) (وكذا لو قال هذا اخي او لعبد هذه ابنتي
 لا يعتق بلا سلطان لي عليك وان نوي) (ولا يا ابني ويا اخي او انت
 مثل الحر وقيل لا يعتق) (ولو قال ما انت الا حر عتيق) (ومن ملك ذارحم
 محرم منه عتيق عليه ولو كان المالك صغيرا او مجنونا) (والمكاتب يتكاتب
 عليه قرابة الولاد فحسب خلافا لهما) (ومن اعتق لوجه الله عتيق) (وكذا
 ان اعتق للشيطان او للصنم وان عصي) (وكذا لو اعتق مكرها
 او سكران) (ولو اضاف العتيق الى ملك او شرط صحيح ولو خرج عبد
 حر بي الينا مسلما عتيق) (والحمل يعتق بعتيق امه) (وصح اعتق اقه وحده
 ولا تعتق امه به) (والولد يتبع امه في الملك والرق والحرية والتدبير
 والاستيلاء والكتابة) (وولد الامه من سيدها حر ومن زوجها ملك
 لسيدها) (وولد المغرور حر بقتية)

(*) باب عتيق البعض (*)

ومن اعتق بعض عبده صحيح وسعي في باقيه وهو كالمكاتب الا انه لا يرد
 في الرق لو عجز وقال لا يعتق كله ولا يسعي) (وان اعتق شريك نصيبه
 فلا اخران يعتق او يدبرو يكاتب او يستسعي والولاء لهما او يضمن
 المعتق لو موسرا ويرجع به المعتق على العبد والولاء له) (وقال ليس
 للآخر الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الاعسار) (ولا يرجع المعتق
 على العبد لو ضمن والولاء له في الحالين) (ولو شهد كل منهما باعتاق شريكه
 سعي لهما في حفظهما والولاء بينهما كيف ما كانا وقال يسعي للمعسرين
 لا للموسرين) (ولا احدهما موسرا والاخر معسرا يسعي للمعسر فقط
 والولاء موقوف في الاحوال حتى يتصادقا) (ولو علق احدهما عتقه بفعل
 غدا والاخر بعده فيه فضي ولم يد رعتق نصفه وسعي في نصفه لهما
 مطلقا) (وعندهما ان كانا موسرين فلا سعاية وان كانا معسرين ففي نصفه
 عند ابي يوسف وفي كله عند محمد وان كانا مختلفين سعي للموسر فقط

في ربه عند ابني يوسف وفي نصفه عند محمد (ولو حلف كل بعث
عبد والمسئلة بحالها لا يعتق واحد) ومن ملك ابنه مع آخر بشراء
او صدقة او هبة او وصية عتق حظه وقال لا يضمن ولشريكه ان يعتق
او يستسعى سواء علم الشريك انه ابنه او لا (ولا يضمن الاب ان كان
موسرا وعند امساره يسعى الابن) وكذا الحكم والخلاف لو علق
عتق عبد بشراء بعضه ثم اشتراه مع آخر او اشترى نصف ابنه ممن يملك
كله (ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقيه موسرا ضمن الشريك
او استسعى) وقال لا يضمن فقط (ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اجسما
(عبد لموسرين ودبره احدهم واعتقه آخر ضمن الساكت مدبره
(والمدبر معتقه ثلثه مدبر الا ما ضمن والولاء ثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق وقال
ضمن مدبره لشريكه ولو موسرا والولاء كله له) (وقيمة المدبر ثلثا
قيمتها قنا) (ولو قال لشريكه هي ام ولدك وانكرت خدمه يوما وتوقف
يوما وقالا للنكر ان يستسعيها في حظه ان شاء ثم تكسون حرة) (وما لام
ولد تقوم) (فلا يضمن موسرا عتق نصيبه منها وعندهما هي متقومة
فيضمن حصه شريكه منها

(*) باب العتق المبهم (*)

له ثلثة اعبد قال لاثنين عنده احدكما حر فخرج احدهما ودخل الآخر
فاعاد القول ثم مات من غير بيان عتق ثلثة ارباع الثابت ونصف
الخارج وكذا نصف الداخل وقال محمد ربه (ولو في مرضه
ولم يجز الوارث جعل كل عبد سبعة كسهم العتق وعتق من الثابت
ثلثة ويسعى في اربعة ومن كل من الاخرين اثنان ويسعى كل منهما
في خمسة) (وعند محمد يجعل كل عبد ستة كسهم العتق عنده ويعتق
من الثابت ثلثة ويسعى في ثلثة ومن الخارج اثنان ويسعى في اربعة
ومن الداخل واحد ويسعى في خمسة ولو طلق كذلك قبل الدخول
ومات بلا بيان سقط ثلثة اثمان مهر) (الثابتة ورابع مهر الخارجة وثمان
مهر الداخلة باتفاق هو المختار) (والبيع بيان في العتق المبهم) (وكذا
العرض على البيع والموت والتحرير والتدبير والاستيلاء والهبة

والصدقة مسلمتين والوطى ليس ببيان فيه خلافا لهما (وفي طلاق
 المبهم هو والموت بيان (وان قال لامته اول ولد تلدينه ذكر افانت
 حرة فولدت ذكر او انثى (ولم يدر اولهما فالذكر رقيق ويعتق ونصف
 كل من الام والانثى (ولا تشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق
 وعطق الامة المعينة (وفي عتق العبد وغير المعينة تشترط خلافا لهما
 (فلو شهدا بعتق احد عبديه او امتيه لا تقبل الا في وصية وعندهما
 تقبل (وان شهدا بطلاق احدي نساءه قبلت اتفاقا

(*) باب الحلف بالعتق (*)

ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر يعتق بدخوله
 من في ملكه عند الدخول سواء كان في ملكه وقت الحلف او تجدد
 بعده (ولو لم يقل يومئذ لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الحلف وكذا
 لو قال كل مملوك لي حر بعد غد (والمملوك لا يتناول الحمل (فلو قال كل
 مملوك لي ذكر حر وله امة حامل فولدت ذكر الاقل من نصف حول
 منذ حلف لا يعتق ولو لم يقل ذكر اعتق تبعا لاهله (ولو قال كل مملوك لي
 حر بعد موتى صار من في ملكه عند الحلف مديرا لاهله بعد
 لكن يعتق الجميع من الثلث عند موته

(*) باب العتق على جعل (*)

ومن اعتق على مال او به فقيل عتق والمال دين عليه تصح الكفالة به
 بخلاف بدل الكتابة (وان قال ان اديت الى الفاقنت حرا واذا
 اديت صار مأذونا لامكاتبها (ويعتق ان ادى في المجلس او خلى
 بين المولى وبين المال فيه في التعليق بان ومتى ادى او خلى في التعليق
 باذا ويجبر المولى على القبض (وان ادى البعض يجبر على القبض
 ايضا الا انه لا يعتق ما لم يود الكل كما لو حط عنه البعض فادى الباقي
 (ثم ان ادى الفاكسبه قبل التعليق رجع المولى عليه بمثلها وبعتق
 (وان كسبها بعده لا يرجع (ولو قال انت حر بعد موتى بالف
 فان قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق والا فلا (فلو حرره
 على ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة فان مات

المولى قبلها لزمته قيمة نفسه وعند محمد قيمة خدمته (وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فهلكت قبل القبض يلزمه قيمة نفسه وعند محمد قيمة العين) ومن قال لا خراعتك امتك بالف على ان تزوجنيها ففعل وابت ان تزوجه فلا شيء عليه (ولو ضم عن قسم الالف على قيمتها ومهر مثلها ولزمه حصة القيمة وسقط ما يخص المهر) ولو تزوجه فحصة المهر لها في الوجهين وحصة القيمة للمولى في الثاني وهدر في الاول

(*) باب التدبير (*)

المدير المطلق من قال له مولا اذامت فانت حرا وانت حر عن دبر منى او يوم اموت او مع موتى او عند موتى او في موتى او انت مدير او قد دبرتك او ان مت الى مائة سنة وغلب موته فيها او وصيت لك بنفسك او برقبتك او بثلت مالي (فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعتق ويجوز استخدامهم وكتابته وايجاره والامة توطأ وتزوج) واذا مات سيده عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فبحسابه وان لم يترك غير سعي في ثلثه وان استغرقه دين المولى سعى في كل قيمته (ولو دبر احد الشريكين وضمن نصف شريكه ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى في نصفه خلافا لهما) والمقيد من قاله ان مت في مرضي هذا او سفرى هذا او من مرض كذا او الى عشر سنين او الى مائة واحتمل عدم موته فيها فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق المدير

(*) باب الاستيلاد (*)

لا يثبت نسب ولد الامة من مولاها الا ان يدعيه واذا ثبت صارت ام ولد لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق وله وطئها واستخدامها واجارتها وتزوجها وكتابتها (واعتق بعدم موته من جميع ماله ولا تسعى لدينه) ويثبت نسب ولدها بعد ذلك بلا دعوة وان نفاه انتفى (ولو استولدها بنكاح ثم ملكها فهي ام ولد له) وكذا لو استولدها بملك ثم استحققت ثم ملكها بخلاف ما لو استولدها بنكاح ثم ملكها (ولو اسلمت ام ولد النصراني عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له وان ابى سعت في قيمتها وهي كالمكاتبة) ولا ترق بعجزها وان مات عتقت بلا سعاية ومن ادعى

ولدامة له فيها شركة ثبت نسبه منه وصارت ام ولده ضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لاقية ولدها (وان ادعى معاثبت منها وهي ام ولد لهما وعلى كل نصف عقرها وتقاصا ويرث من كل منهما ميراث ابن و يرثان منه ميراث اب واحد) (وان ادعى ولدامة مكاتبه فصدقه المكاتب ثبت نسبه منه وعليه قيمته وعقرها ولا تصير ام ولده وان لم يصدقه لا يثبت النسب الا ان دخل الولد في ملكه وقتما

(*) كتاب الايمان (*)

اليمين تقوية احد طرفي الخبر بالمقسم به وهي ثلاث (غموس وهي حلفه على امر ماض او حال ككذبا عمدا) (وحكمها الاثم ولا كفارة فيها الا التوبة) (ولغو وهي حلفه على امر ماض يظنه كما قال وهو بخلافه) (وحكمها رجاء العفو) (ومنعقدة وهي حلفه على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حنت) (ومنها ما يجب فيه البر ككفعل الفرائض وترك المعاصي) (ومنها ما يجب فيه الحنث كفعل المعاصي وترك الواجبات) (ومنها ما يفضل فيه الحنث كهجران المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظ اليمين) (ولا فرق في وجوب الكفارة بين العامد والناسي والمكره في الحلف او الحنث) (وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في عتق الظهار واطعامه او كسوتهم كل واحد ثوبا يستر عامة بدنه هو الصحيح فلا يجزئ السر او يل فان عجز عن احدها عند الاداء صام ثلاثة ايام متتابعات (ولا يجوز التكفير قبل الحنث) (ولا كفارة في حلف كافر وان حنت مسلما) (ولا تصح يمين الصبي والمجنون والنائم

(*) فصل (*)

وحروف القسم الواو والباء والتاء وقد تضرع كالله افعله (واليمين بالله او اسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق ولا يفتقر الى نية الا فيما يسمى به غيره كالحكيم والعليم) (او بصفة من صفاته يحلف بها عرفا كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالقرآن والنبي والكعبة ولا بصفة لا تحلف بها عرفا كرجته وعلمه ورضائه وغضبه

وسخطه وعذابه (وقوله لعمر الله يمين وكذا وايم الله وسو كندمي خورم
بحدای) (وكذا قوله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل
بالله) (وكذا على نذرو يمين او عهد وان لم يضاف الى الله) (وكذا قوله
ان فعل كذا فهو كافر او يهودي او نصراني او بري من الله ولا يصير
كافرا بالحنث فيها سوا علقه بماض او مستقبل ان كان يعلم انه يمين وان كان
عنده انه يكفر يصير به كافرا وقوله ان فعله فعليه غضب الله وسخطه
اولعنته او هوزان او سارق او شارب خمر او آكل ر بواليس يمين) (وكذا
قوله حقا او وحق الله خلا فلا بي يوسف) (وسو كند خورم بخدای
يا بطلاق زن) (ومن حرم ملكه لا يحرم وان استباحه او شيئا منه فعليه
الكفارة) (وقوله كل حلال على حرام على الطعام والشراب والفتوى انه
تطلق امرأته بلانية ومثله قوله حلال بروي حرام) (وكذا قوله هر چه بدست
راست كيرم بروي حرام) (ومن نذر نذرا مطلقا او معلقا بشرط يريده كان قدم
خائبي ووجد لزمه الوفاء) (ولو علقه بشرط لا يريده كان زنيته خير بين
الوفاء والتكفير هو الصحيح) (ومن وصل بحلقه ان شاء الله فلا حنث عليه

❦) باب اليمين في الدخول والخروج والاتيان والسكنى وغير ذلك ❦

لو حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة
لا يحنث (وكذا لو دخل دهليز او ظلة باب دار ان لو اعنق يبق
خارجا والاحنث كما لو دخل صفة وقيل لا يحنث في الصفة ايضا
(وفي لا يدخل دارا فدخل دارا اخر به لا يحنث) (ولو قال هذه الدار
فدخلها خربة صحراء او بعد ما بنيت دارا اخرى حنث) (وكذا
لو وقف على سطحها وقيل لا يحنث به في عرفنا) (ولو دخل طاق بابها
او دهليزها ان كان لو اغلق يبق خارجا لا يحنث والاحنث) (ولو
جعلت مسجدا او حماما او بستانا او بيتا بعد ما خربت فدخلها لا يحنث
(وكذا لو دخل بعد انهدام الحمام واشباهه) (وفي لا يدخل هذا البيت
فدخله بعد ما انهدم وصار صحراء او بعد ما بنى بيتا اخر لا يحنث بخلاف
مالو سقط السقف وبقى الجدران) (وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها

لا يحنت مالم يخرج ثم يدخل (وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسهو او
لا يركب هذه الدابة وهو راكبها او لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها
ان اخذ في النزع والنزول والنقلة من غير لبث لا يحنت والا حنت
(ثم في لا يسكن هذا البيت او هذه الدار لا بد من خروجه بجميع اهله
ومتساعه حتى لو بقي وتد حنت وعند ابى يوسف يعتبر نقل الاكثر) وعند
محمد نقل ما تقوم به كدخايتها وهو الا حسن والا وفق (ثم لا بد من
نقلته الى منزل اخر حتى لا يبر بنقلته الى السكة والمسجد) وكذا في
لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن هذه البلدة او القرية يبر بخروجه
وترك اهله ومتساعه فيها (وفي لا يخرج فامر من حمله واخرجه حنت
(ولو حمل واخرج بلا امره مكرها او راصيا لا يحنت ومثله لا يدخل
(وفي لا يخرب الا الى جنازة فخرج اليها ثم اتى الى حاجة اخرى لا يحنت
(وفي لا يخرج الى مكة فخرج يريد ها ثم رجع حنت) وفي لا يأتيها
لا يحنت مالم يدخلها) والذهاب كالخروج في الاصح (وفي ليسأتين
فلانا فلم يأتته حتى مات حنت في آخر اجزاء حياته) وان قيد الاتيان
غدا بالاستطاعة فهو على سلامة الآلات وعدم الموانع فلو لم يأت
ولا مانع من مرض او سلطان حنت (ولو نوى الحقيقة صدق ديانة
لا قضاء في المختار) وفي لا تخرج الا باذن شرط الاذن لكل خروج
(وفي الا ان اذن يكفي الاذن مرة) وفي لا تخرجي الا باذن لو اذن لها
فيه متى شاءت ثم نهاها فخرجت لا يحنت عند ابى يوسف خلافا لمحمد
(ولو ارادت الخروج فقال ان خرجت او ضربت العبد فقال ان ضربت
تقيد الحنت بالفعل فورا فلو لبثت ثم فعلت لا يحنت) قال لا آخر اجلس
فتغدى معي فقال ان تغديت فكذا الا يحنت بالتغدى لامعه ولو ذلك اليوم
الا ان قال ان تغديت اليوم (وفي لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده
ماذن لا يحنت الا ان نواه وهو غير مستغرق بالدين) وعند ابى يوسف يحنت
مطلقا ان نواه) وعند محمد يحنت مطلقا وان لم ينوه

(*) باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام (*)

(لا ياكل)

لا يأكل من هذه التحلة فهو على تمرها ودبسها غير المطبوخ لا يبيذها
 وخلها ودبسها المطبوخ او من هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن
 والزبد (وفي لا يأكل من هذا البسر فأكله رطبا لا يحنت) (وكذا من هذا
 الرطب او اللبن فأكله تمرا او شيراذا) (بخلاف لا يكلم هذا الضبي فكلمه
 شابا او شيخا) (او لا يأكل لحم هذا الحمل فأكله كبشا) (وفي لا يأكل بسرا
 فاكل رطبا لا يحنت ولو اكل مذنبا حنت) (وكذا لو اكله بعد ما حلف لا يأكل
 رطبا او قالا لا يحنت فيهما) (ولو اكله بعد حلفه لا يأكل رطبا ولا بسرا
 حنت اتفاقا) (وفي لا يشتري رطبا فاشترى كباسة بسر فيها رطب لا يحنت
 كما واشترى بسرا مذنبا) (وفي لا يأكل لحما او يضا فاكل لحم سمك
 او بيضة لا يحنت) (وكذا في الشراء) (ولو اكل لحم انسان او خنزير حنت
 وكذا لو اكل كيدا او كرشا والمختار انه لا يحنت بهما في عرفنا كما لو اكل
 الية) (وفي لا يأكل شحما بتقيد بشحم البطن فلا يحنت بشحم الظهر
 خلاهما) (ولو اكل الية او لحما لا يحنت اتفاقا) (وفي لا يأكل من هذه الحطة
 يتقيد باكلها قضمها فلا يحنت باكل خبرها خلاهما) (وفي لا يأكل
 من هذا الدقيق يحنت بخبره لا بسفه في الصحيح) (والخبر يقع على ما اعتاده
 اهل مصره كخبر البر او الشعير فلا يحنت بخبر القطايف او خبر الارز
 بالعراق الا اذا نواه) (والشواء على اللحم لا على الباذنجان او الجزر او البيض
 الا اذا نواه) (والطبخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى مرقه الا اذا نوى
 غير ذلك والرأس على ما يباع في مصره ويكيس في التناير) (والفاكهة
 على المفتاح والبطيخ والشمش وعندهما على العنب والرطب والرمان
 ايضا ولا يقع على القشاء والخيار اتفاقا) (والادام ما يصطبغ به كاخل
 والزيت واللبن) (وكذا الملح لا اللحم او البيض والجبن الا بالنية
 وعند محمد هي ادام ايضا والعنب والبطيخ ليسا بادام في الصحيح
 والغداء الاكل فيما بين طلوع الفجر والزول والعشاء فيما بين
 الزوال ونصف الليل والسحور فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر
 وفي ان اكلت او شربت او لبست او كلمت او تزوجت او خرجت ونوى

معينا لا يصدق ولو زاد طعاما او شرابا ونحوه صدق ديانة لا قضاء
(وفي لا يشرب من دجلة لا يحنث بشربه منها باناء مالم يكرع خلافا
لهما وان قال من ماء دجلة حنث بالاناء اتفاقا) وكذا في الجب والبئر
(وفي الاناء بعينه) وامكان البر شرط صحة الحلف خلافا لابي يوسف
(فن حلف ليشر بن ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه ان كان فصب
قبل مضيه لا يحنث خلافا له) وكذا ان لم يقل اليوم الا ان كان فصب
فانه يحنث بالاتفاق (وفي ليصعدن السماء اوليطيرن في الهوى اوليقلبن
هذا الحجر ذهبا اوليقتلن زيدا عالما بموته انعقدت وحنث للمحال وان
لم يعلم بموته فلا خلافا لابي يوسف) وفي لا يتكلم فقرأ القرآن او سبح
او هلل او كبر لا يحنث سواء في الصلاة او خارجها هو المختار (وفي لا يكلمه
فكلمه بحيث يسمع وهو نائم حنث ان ايقظه وقيل مطلقا) ولو كلم غيره
وقصد سماعه لا يحنث (ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث وان
نواهم دونه لا يحنث) ولو قال الاباذنه فاذن ولم يعلم فكلمه حنث خلافا
لابي يوسف (وفي لا يكلمه شهرا هو من حين حلفه) ويوم اكلمه لمطلق
الوقت وتصح نية النهار فقط وليلة اكلمه على الليل فحسب (وفي ان
كلمته الى ان يقدم زيدا وحتى يقدم او الا ان يأذن زيدا وحتى يأذن
فكلمه قبل ذلك حنث وان مات زيد سقط الحلف) وفي لا يأكل
طعام فلان او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبا او لا يركب دابة او لا يكلم
عبده ان عين وزال ملكه وفعل لا يحنث خلافا للحمد في العبد والدار
وفي المتجدد لا يحنث اتفاقا وان لم يعين لا يحنث بعد الزوال ويحنث
بالمتجدد (وفي لا يكلم امرأته او صديقه يحنث في المعين بعد الابانة
والمعادة وفي غيره لا الا في رواية عن محمد ويحنث بالمتجدد) وفي لا يكلم
صاحب هذا الطيلسان فباعه فكلمه حنث (وفي لا اكلمه حينا او زمانا
او الحين او الزمان ولا نية فهو على ستة اشهر ومعها مانوى) وان قال
الدهر او الابد فهو على العمر ولو قال دهرا فقد توقف الامام وعندهما هو
كالزمان (ولو قال اياما او شهورا او سنين فعلى ثلاثة وان عرف فعلى عشرة
كاياما كثيرة وقالا على جمعة في الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين

(*) باب اليمين في الطلاق والعق (*)

قال ان ولدت فانت كذا حنت باليمين ولو قال فهو جحر فولدت ميتا ثم حيا
عتق الحى خلافا لهما (وفي اول عبد املكه فهو حر فلك عبد اعتق
ولو ملك عبيدين معا ثم آخر لا يعتق واحده منهم ولو زاد وحده عتق
الاخر (ولو قال آخر عبد املكه فانت بعد واحد لا يعتق ولو بعد ما ملكه
عبيدين متفرقين عتق الاخر من ذم ملكه من كل ماله وعندهما عند موته
من الثلث (وعلى هذا آخر امرأة ازوجهها فهي طالق ثلثا فلا ترث
خلافا لهما (وفي كل عبد يبشرني بكذا فهو حر فبشره ثلثة متفرقون
عتق الاول وان بشروه معا عتقوا (ولو قال من اخبرني عتقوا في الوجهين
ولو نوى كفارته بشراء ابيه سقطت لاشراء امه استولدها بالنكاح
او عبد حلف بعتقه الا ان قال ان اشتريتك فانت حر عن كفارتى
(وفي ان تسريت امة فهي حرة ان تسري من في ملكه وقت الحلف
عتقت وان تسري من ملكها بعده لا تعتق (وفي كل مملوك الى حر عتق
عبيده ومديروه وامهات اولاده لامكاتبه الا ان نواهم (وفي هذه طالق
او هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا العتق والاقرار

(*) باب اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك (*)

يحدث بالمباشرة دون الوكيل في البيع والشراء والاجارة والاستيجار
والصلح عن مال والقسمة والخصومة وضرب الولد (وبهما في النكاح
والطلاق والخلع والعق والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة
والصدقة والقرض والاستقراض (وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة
لاقضاء (وكذا ضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع
والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل
الا انه لو نوى المباشرة بصدق قضاء وديانة (وفي لا بتزوج فزوجته
فضولي فاجاز بالقول حدث و بالفعل لا يحدث (وفي لا يزوج عبده وامته
يحدث بالوكيل والاجازة (وكذا في ابنه و بنته الصغيرين وفي
الكبيرين لا يحدث الا بالمباشرة (ودخول اللام على البيع كان بعتك

ثو با يقتضى اختصاص والفعل بالمحلو ف عليه بان كان بامرءه سواء كان ملكه
اولا (ومثله الشراء والجاراة والصبغة والبناء) وعلى العين كان بيعت
ثو بالك يقتضى اختصاصها به بان كان ملكه سواء بامرءه اولاً (وكذا
دخولها على الضرب والاكل والشرب والدخول) وان نوى غير صدق
فيما عليه (وفي ان بعته او اشترى به فهو حر فعقد بالخيار حثق) (وكذا
لو عقد بالفساد او الموقوف ولو بالباطل لا يعتق) (وفي ان لم ابعه فكذا
فاعتقه او دبره حث) قالت تزوجت على فقال كل امرأة الى طالق
طلقت هي ايضا الا في رواية عن ابي يوسف وان نوى غيرها صدق ديانة
لا قضاء (ومن قال على المشى الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمرة
مشيا فان ركب فعليه دم) (ولو قال على الخروج والذهاب الى بيت الله
او المشى الى الصفا او المروة لا يلزمه شئ) (وكذا لو قال على المشى
الى الحرم او الى المسجد الحرام خلافا لهما) (وفي عبده حر ان لم يحج
العام فشهدا بكونه يوم التحر بكوفة لا يعتق خلافا لهما) (وفي لا يصوم
فصام ساعة بنية حث) (وان ضم صوما او يوما لا مال لم يتم يوما
) (وفي لا يصلي يحث اذا سجد سجدة لا قبله وان ضم صلاة فبشفع
لا باقل) (وفي ان لبست من غزلك فهو هدى فلك قطننا فغزلته ونسج
فلبسه فهو هدى خلافا لهما) (وان لبس ما غزلت من قطن في ملكه
وقت الحلف فهدى بالاتفاق) (خاتم القضية ليس بحلى بخلاف خاتم
الذهب وعقد اللؤلؤ ان رصع فحلى والا فلا وحلى مطلقا وبه يفتى
(وفي لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير لا يحث وان حال
بينها وبينه ثيابه حث) (وفي لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه
فراشا آخر فنام لا يحث وان جعل فوقه قراما يحث) (وفي لا يجلس
على هذا السرير ان جعل فوقه سرا فاجلس لا يحث وان جعل فوقه
بساطا او حصيرا حث)

(*) اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك (*)

الضرب والكسوة والكلام والدخول يختص فعلها بالحلى فلا يحث
من قال ان ضربته او كسوته او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف

الغسل والحمل والمس لا يضر بها فدا شعرها او خنقها او عضها
 حنث (لا يضر به حتى يموت فهو على اشد الضرب) ليقضينه دينه
 قريبا فادون الشهر قريب والشهر بعيد (ليقضينه اليوم فقضاء زيوفا
 او نهرجة او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بر) ولو رصا صا او ستوقه
 او وهبه او ايراه منه لا يبر (لا يقبض دينه درهمادون درهم لا يحنث بقبض
 بعض مالم يقبض كله متفرقا وان فرقه بعمل ضروري كالوزن لا يحنث
) ان كان الى المائة او غير مائة او سوى مائة لا يحنث بها او باقل منها
 لا يفعل كذا تركه ابدا (وفي ليفعلنه يكفي فعله مرة) حلفه وال ليفعلنه
 بكل داعر تقيد بحال ولايته (ليهينه فوهب ولم يقبل برو كذا القرض
 والعارية والصدقة بخلاف البيع) لا يشمر يحانا فهو على مالا شاق له
 فلا يحنث بشم الورود والياسمين وقيل يحنث لا يشم وردا او بنفسجافهو على
 ورقه (وفي لا يدخل دار فلان تناول الملك والاجارة) حلف انه لا مال لي
 وله دين على مفلس او ملي لا يحنث

(*) كتاب الحدود (*)

الحد عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا يسمى تعزير ولا قصاص
 حدا (والزنا وطىء مكلف في قبل خال عن ملك وشبهته) ويثبت
 بشهادة اربعة رجال مجتمعين بالزنا لا بالوطىء او الجماع اذا سألهم
 الامام عن ماهية الزنا وكفيتها وعن زنى واين زنى ومتى زنى فينبوه
 وقالوا رأيناه وطئها في فرجها كالليل في المكحلة وعدوا لو اسرا وعلانية
 (او بالاقرار طاقلا بالغاربع مرات في اربعة مجالس كلما اقرده حتى
 يغيب عن بصره ثم سأل كما مر سوى الزمان فينبه) وتنب تلقينه ليرجع
 بملك قبلت او لمست او وطئت بشبهة فان رجع قبل الحد او في اثباته
 ترك (والحد للمحصن رجعه في فضاء حتى يموت) يبدأ به الشهود
 فان ابو او غابوا وماتوا سقط ثم الامام ثم الناس (وفي المقر يبدأ الامام
 ثم الناس) ويغسل ويصلى عليه ولا غير المحصن جلد مائة وللعبس
 نصفها بسوط لا تمر له ضربا وسوطا مفرقا على بدنه الا الرأس والوجه
 والفرج وعند ابى يوسف يضرب الرأس ضربة (ويضرب الرجل

قائما في كل حد بلامد ونترع ثيابه سوى الازار (والمرأة جالسة
ولا تترع ثيابها الا القرو والحشو ويحفر لها في الرجم لاله (ولا يحسد سيد
مملوكه بلا اذن الامام (واحصان الرجم الحرية والتكليف والاسلام
والوطى بنكاح صحيح حال وجود الصفات المذكورة فيهما (ولا يجمع
بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفى الاسياسة (والمر يض برجم ولا يجلد
مالم يبرأ والحامل ان ثبت زناها بالبينسة تحبس حتى تلد وترجم اذا
وضعت ولا تجلد مالم تخرج من نفاسها وان لم يكن للولد من يريه لا ترجم
حتى يستغنى عنها

(*) باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب به (*)

الشبهة دارئة للحد وهي نوعان شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل
دليلا (فلا يحسد فيها ان ظن الحل والا يحسد كوطى معتدته من ثلاث
او من طلاق على مال او ام ولد اعتقها او امة اصله وان علا او امة
زوجته او سيده (وكذا وطي المرتن المرهونة في الاصح (وشبهة
في المحل وهي قيام دليل ناف للحرمة في ذاته فلا يحسد فيها وان علم
بالحرمة كوطى امة ولده وان سفل او مشتركته او معتدته بالكنايات
دون الثلاث او البايع المبيعة او الزوج امته الممهوره قبل تسليمها (والنسب
يثبت في هذه عند الدعوة لا في الاولى وان ادماه (ويحسد بوطى
امة اخيه او عمه وان ظن حلها (وكذا بوطى امرأة وجدها على
فراشه وان كا اعمى الا ان دماها فقالت انا زوجتك (لا بوطى
اجنبيه زفت اليه وقلن هي زوجتك وعليه المهر (ولا بوطى
بهيمة او زنى في دار حرب او بغى (ولا بوطى محرم تزوجها او من استأجرها
ليرتني بها خلافا لهما (ومن وطي اجنبيه في مادون الفرج يعزر
(وكذا لو وطئها في الدبر او عمل عمل قوم لوط وعندهما يحسد (وان
زنى ذمى بحرية في دارنا حد الذمى فقط وعند ابى يوسف يحسد ان
وفي عكسه حدت الذمية لا الحر بى وعند ابى يوسف يحسدان وعند
محمد لا يحسدان (وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة حد وفي عكسه لا حد
عليهما الا في رواية عن ابى يوسف (ولا حد بزنا المكره ولا ان اقر

احدهما بالزنا وادعى الآخر بالنكاح (ومن زنى بامة فقتلها به لزمه
الحد والقيمة) وعند ابى يوسف القيمة فقط (والخليفة يؤخذ بالمال
و بالقصاص لا بالحد

(*) باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها (*)

لا تقبل الشهادة بمحدمتقدم من غير بعد عن الامام في القذف وفي السرقة
يضمن المال و يصح الاقرار لا بالشرب (وتقدم غير الشرب بشهر
في الاصح) والشرب بزوال الريح وعند محمد بشهر ايضا (وان شهدوا
بزناه بغائبة قبلت بخلاف سرقة من غائب) وان اقر بالزنا بمجهولة حد
وان شهدوا كذلك لا يحد (وكذا لو اختلفوا في طوع المرأة وعندهما يحد
الرجل) ولا يحد احدا لو اختلف الشهود في بلد الزنا وشهدا ربعة به في بلد
في وقت واربعة به في ذلك الوقت ببلد آخر وكذا لو شهدا ربعة على
امرأة به وهى بكر او هم فسقة او شهود على شهود وان شهد به
الاصول بعد ذلك) وحد المشهود عليه لو اختلف شهوده في زوايا البيت
والشهود فقط لو كانوا عيانا او محدودين في قذف او اقل من اربعة او احدهم
عبدا او محدود (وكذا لو وجد احدهم عبدا او محدودا بعد حد المشهود
عليه) وديته في بيت المال ان رجم وارش جرح ضربه او موته منه
هدر وقال في بيت المال ايضا (وكذا الخلاف لو رجع الشهود) ولو
رجعوا بعد الرجم حدا وغرموا الدية (وكل واحد رجع حد وغرم
ربعها) ولو رجع احد خمسة فلا شيء عليه فان رجع آخر حد او غرما
ربعها) ولو رجع واحد قبل القضاء حدا وكلهم ولو بعد قبل الحد
فكذلك وعند محمد الراجع فقط (ولو شهدوا فزكوا فرجم ثم ظهروا
كفار او عبيدا فالدية على المزكين ان رجعوا عن التريكة والافعل بيت
المال وقال على بيت المال مطلقا) ولو قتل احد المأمور برجه فظهروا
كذلك فالدية في مال القاتل (ولو اقر الشهود بتعمد النظر لا ترد شهادتهم ولو
نكر الا حصان يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين او ولادة زوجته منه

(*) باب حد الشرب (*)

من شرب خرا ولو قطرة فاخذور يحها موجود و جاوا به سكران ولو
من نبيذ وشهد بذلك رجلان او اقر به مرة وعند ابي يوسف مرتين
وعلم شر به طوعا جدا اذا صحا ثمانين سوطا للحروار يعين للعبد مفرقا على
بدنه كافي الزنا (وان اقر او شهدا عليه بعد زوال ريحها لا يحمد خلافا
لحمد) ولا يحمد من وجد منه رائحة الحمرا وتقاياها او اقر ثم رجع
او اقر سكران (والسكر الموجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة
والارض من السماء وعندهما ان يهذى ويخلط كلامه و به يفتى) ولو ارتد
السكران لا تبين امراته

(*) باب حد القذف (*)

هو كحد الشرب كية وثبوتا (فن قذف محصنا او محصنة بصريح الزنا
حد بطلب المقذوف متفرقا ولا ينزع عنه غير الفرو والخشو) واحصانه
كونه مكلفا حراما مسما عفيفا عن الزنا (واو تقاه عن ابيه بان قال لست
لايك اولست بابن فلان ان في غضب حدوا لافلا) ولا يحمد لو تقاه
عن جده او نسبه اليه او الى عمه او خاله او ربه او قال يا ابن ماء السماء
او قال لعربي يا بطني اولست بعربي (ويحد بقذف الميت المحصن
ان طالب الوالد او لولد او ولده ولو محروما عن الارث وكذا ولد
البنت خلافا لحمد) ولا يطالب ولد اباه ولا عبد سيده يقذف امه
(ويبطل بموت المقذوف لا بالرجوع عن الاقرار) ولا يصح العفو
ولا الاعتياض عنه (ولو قال زنا في الجبل وعني الصعود حد خلافا
لحمد) ولو قال يا زاني وعكس حدا (ولو قال لامرأته وعكست حدث
ولا لعان) وقالت زني بك بطل الحد ايضا (ولو اقر بولده ثم تقاه
يلاعن وان عكس حدوا الولد له في الوجهين) لاشي ان قال ليس بابني
ولا بابنك (ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يعلم له اب ولا عنت
بولد بخلاف من لا عنت بغيره) ولا يقذف رجل وطى حراما لعينه
كوطى في غير ملكه من كل وجه او من وجه كوطى امة مشتركة
او مملوكة حرمت ابدا كأمته التي هي اخته رضاعا ولا يقذف
مسلم زني في كفره او مكاتب وان كان مات عن وفاء (ويحد بقذف من

وطي حراما لغيره كوطي امته المجوسية او امرأته وهي خائض وكذا
وطي مكاتبته خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى (ويحذر من قذف مسلما كان
قد نكح محرمة في كفره خلافا لهما) (ويحذر مستأ من قذف مسلما في دارنا
) (ويكفي حد لجنايات التحديد جنسها الا ان يختلف

(*) فصل في التعزير (*)

يعزر من قذف مملوك او كافرا بالزنا او قذف مسلما يا فاسق يا كافرا يا
خبث يا لص يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعب بالصبيان يا اكل الربوا
يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنث يا خائن يا ابن الفجأة يا ابن الفاجرة يا زنديق
يا قرطبان يا مأوى الزواني او اللصوص يا حرام زاده (لا يباح جارا بيا كلب
يا قرد يا تيس يا خنزير يا بقر يا حية يا حجام يا ابن الحمام و ابوه ليس كذلك
يا بغاء يا مواجر يا ولد الحرام يا هيار يا ناكس يا منكوس يا مسخرة يا ضحكة
يا كشخان يا ابلة يا موسوس (واستحسنوا تعزيره اذا كان المقول فقيها
او علويا) وللزوج ان يعزر زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعاها الى
فراشه وترك الصلاة وترك الغسل من الجنابة والخروج من بيته (واقل
التعزير ثلاثة اسواط واكثره تسعة وثلاثون وعند ابي يوسف خمسة وسبعون
ويجوز حبسه بعد الضرب) واشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم
الشرب ثم القذف (ومن حد او عزرفات قدمه هدر بخلاف تعزير
الزوج زوجته

(*) كتاب السرقة (*)

هي اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة من حرز لاملكت له
فيه ولا شبهة (وبثبت بما يثبت به الشرب) فان سرق مكلف حر
او عبد ذلك القدر محرزا بمكان او حافظ واقربها او شهدا عليه
وسألهما الامام عن السرقة ما هي وكيف هي واين هي وكم هي وعن
سرق و بيناها قطع (وان كانوا جمعا و اصاب كل منهم قدر نصيبها
قطعوا وان تولى الاخذ بعضهم) (ويقطع بسرقة الساج والابنوس
والصندل والفصوص الخضر والياقوت والزبرجد والانه واللباب
المتخذين من الخشب) (لا بسرقة شيء تافه يوجد مباحا في دارنا كخشب

وخشيش وقصب وسمك وطيروز رنيخ ومغرة ونورة) ولا بما يسرع
فساده كلبن ولحم وفاكهة رطبة و بطيخ وكذا ثمر على شجر وزرع
لم يحصد (ولا بما يتأول فيه الانكار كاشربة مطربة وآلات لهم وكدف
وطبل وبر بطومر مارو طنبور و صليب ذهب اوفضة وشطرنج او نرد
(ولا بسرقة باب مسجد وكتب علم ومصحف وصبي حر ولو عليهما
حلية خلافا لابي يوسف وعبد كبير ودفتر بخلاف الصغير ودفتر الحساب
(ولا بسرقة كلب وفهد ولا بحيانة ونهب واختلاس وكذا نبش
خلافا لابي يوسف) ولا بسرقة مال عامة او مشترك او مثل دينه او از يد
حالا كان او مؤجلا (وان كان دينه نقدا فسرق عرضا قطع خلافا
لابي يوسف وان كان ذلك دنائير فسرق دراهم او بالعكس لا يقطع
وقيل يقطع) ولا بما قطع فيه مرة ولم يتغير وان كان قد تغير قطع ثانيا
كغزل نسج

(*) فصل الحرز (*)

هو قسمان بمكان كبيت ولو بلا باب او بابه مفتوح وكصندوق وبخافض
كن هو عند ماله ولو نائما (وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافظ ولا قطع
بسرقة مال من بينهما قرابة ولادة) ولا بسرقة من بيت ذى رحم
محرم ولو مال غيره و يقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا بسرقة
من بيت محرم رضاما خلافا لابي يوسف في الام (ولا قطع بسرقة
مال زوجته او زوجها ولو من حرز خاص) وكذا لو سرق من سيده
او زوجته سيده او زوج سيده او مكاتبه او ختنه او صهره خلافا لهما
فيهما او من مغنم او حمام نهار او ان كان به عنده او من بيت اذن
في دخوله او مضيفه (وقطع لو سرق من الحمام ليلا او من المسجد
متاعا او به عنده او ادخل يده في صندوق غيره او كعه او جيبه
(او سرق جو القافية متاعا او به يحفظه او نائم عليه او سرق الموجد
من البيت المستأجر خلافا لهما) ولو سرق شيئا ولم يخرج منه من الدار
لا يقطع بخلاف مالواخرجه من حجرة الى الدار (او سرق بعض
اهل حجرة دار من حجرة اخرى فيهما) (او اخذ شيئا من حرز فالتقاء

في الطريق ثم خرج فآخذه أو حمله على حمار فساقه فأخرجه من الحزر
(ولو دخل بيتا فآخذ وناول من هو خارج لا يقطعان) (وكذا لو أدخل
الخارج يده فتناول وقال أبو يوسف يقطع الداخل في الأولى ويقطعان
في الثانية) (وكذا لا يقطع لو ثقب بيتا وأدخل يده فيه وأخذ شيئا أو طر
صرة خارجة من كم غيره خلافا له) (وان حمله أو أخذ من داخل الكم قطع
اتفاقا) (ولو سرق من قطار حلا أو جلا لا يقطع) (وان شق الحمل وأخذ
منه شيئا قطع والقسطاط كالبيت

(*) فصل (*)

(في كيفية واثباته) تقطع يمين السارق من زنده وتحسم ورجله
اليسرى ان عاد فان سرق ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى يتوب (وطلب
المسروق منه شرط القطع ولو مودعا أو غاصبا أو صاحب الربوا
أو مستعيرا أو مستأجرا أو مضاربا أو مستبضعا أو قابضعا على سوم الشراء
أو مرتبها) (ويقطع بطلب المالك أيضا في السرقة من هؤلاء لا بطلب
السارق أو المالك لو سرقت من السارق بعد القطع) (بخلاف ما لو سرقت
منه قبل القطع أو بعد درء الحد بشبهة) (وان لم يطلب أحد لا يقطع
وان أقر هو وبها) (ولا بد من حضوره عند الإقرار والشهادة والقطع
(ولو كانت يده اليسرى أو ابهامها مقطوعة أو شلاء أو أصبعان
سوى الإبهام كذلك لا يقطع منه شيء بل يحبس) (وكذا لو كانت
رجله اليمنى مقطوعة أو شلاء) (ولا يضمن المأمور بقطع اليمنى لو قطع
اليسرى وعندهما يضمن ان تعمد) (ومن سرق شيئا ورده إلى مالكه
قبل الخصومة لا يقطع) (وكذا لو نقصت قيمته من النصاب قبل
القطع أو ملكه بعد القضاء أو ادعى انه ملكه وان لم يثبت) (وكذا
لو ادعاه أحد السارقين) (ولو سرقا وغاب أحدهما أو شهدا على سرقتهم
قطع الآخر) (ولو أقر العبد المأذون بسرقة قطع وردت) (وكذا
المحجور عليه عند الإمام وعند أبي يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد
لا يقطع ولا ترد) (ومن قطع بسرقة والعين قائمة ردها وان لم تكن
قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها) (وان سرق سرقات

فقطع بأكملها او بعضها لا يضمن شيئا منها وقالوا يضمن ما لم يقطع به
(ولو سرق ثوبا فشق في الدار ثم اخرج به قطع) (لان سرق شاة فذبحها
ثم اخرجها) ولو ضرب المسروق دراهم او دينار قطع مع وردها
وعندهما لا يرد لها) ولو صبغ اجره فقطع لا يؤخذ منه ولا يضمنه وعند محمد
يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبيغ وان صبغه اسود اخذ منه ولا يعطى
شيئا وحكمها فيه كحكمها في الاجر

(*) باب قطع الطريق (*)

من قصد قطع الطريق من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبله
حبس حتى يتوب (وان اخذ مالا وحصل لكل واحد نصاب السرقة
قطع يده اليمنى ورجله اليسرى) (وان قتل فقط ولو بعضا او جرا
قتل حدا فلا يعتبر عفو الولي) (وان قتل واخذ مالا قطع وقتل و صلب
او قتل او صلب وخالف محمد في القطع ويصلب حيا ويخرج بطنه
برمح حتى يموت ويترك ثلاثة ايام فقط) (ويرد ما اخذ الى مالكه ان باقيا
والا فلا ضمان) (ولو باشر الفعل بعضهم حدوا كلهم وان اخذ
مالا وجرح قطع من خلاف والجرح هدر) (وان جرح فقط او قتل
فتاب قبل ان يؤخذ فلا حد والحق للولي ان شاء عفى وان شاء اخذ
بموجب الجناية) (وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم محرم
من المقتوع عليه او قطع بعض القافلة على بعض او قطع الطريق
ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين) (ومن خنق في المصر غير مرة
قتل والا فكا لقتل بالمتقل

(*) كتاب السير (*)

الجهاد ابدأ منا فرض كفاية اذا قام به بعض سقط عن الكل وان تركه
الكل اثموا) (ولا يجب على صبي وامرأة وعبد واعمي ومقعّد واقطع
فان هجم العدو وقرض عين فتخزج المرأة والعبد بلا اذن الزوج
والمولى وكره العمل ان كان فيء والا فلا) (واذا حاصروا ناهم ندعوهم
الى الاسلام فان اسلموا والا فالى الجزية ان كانوا من اهلها وبين لهم
قدرها ومتى يجب فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا) (وحرم قتال

من لم تبلغه الدعوة قبل ان يدعى (وتندب دعوة في بلغته) فان ابوا
 نستعين بالله تعالى ونقاتلهم بنصب المجانيق والتحريق والتفريق
 وقطع الاشجار وافساد الزروع وزمهم وان تنرسوا باسارى المسلمين
 ونقصدهم به (ويكره اخراج النساء والمصاحف في سرية لا يؤمن
 عليها) لا في عسكر يؤمن عليه ولا دخول مستأمن اليهم بمصحف
 ان كانوا يوفون بالعهد (ونهى عن الغدر والغلول والمثلة وقتل امرأة
 او غير مكلف او شيخ او اعمى او مقعد او مقطوع اليمنى الا ان يكون احدهم
 قادرا على القتال او ذارأى في الحرب او ذامال يثبت به او ملكا) وعن قتل
 اب كافر بل يأتى الابن ليقتله غيره الا ان قصدا لا بقتله ولا يمكنه دفعه
 الا بالقتل (ويجوز صلحهم ان كان مصلحة لنا واخذ مال لاجله ان لنا به
 حاجة وهو كالجزية ان كان قبل النزول بساحتهم وكالفي لو بعده ودفع
 المال ليصالحوا لا يحوزوا الا بالخوف الهلاك ويصالح المرتدون بدون اخذ مال
 وان اخذ لا يرد (ثم ان ترجح النبت يئذ اليهم) ومن بدأ منهم بخيانة
 قوتل فقط وان كان باتفاقهم او باذن ملكهم قوتل الجميع بلا نبت (ولا يباع
 منهم سلاح ولا حيل ولا حديد ولو بعد الصلح ولا يجبر اليهم) وصح امان
 حرا وحره او كافر او جماعة او اهل حصن وحرم قتلهم (فان كان فيه
 ضرر نبت اليهم وادب) ولغا امان ذمي او اسير او تاجر عندهم (وكذا امان
 من اسلم ولم يهاجر او مجنون او صبي او عبد غير مأذونين بالقتال وعند محمد
 يجوز امانهما وابو يوسف معه في رواية

(*) باب الغنائم وقسمتها (*)

ما فتحة الامام عنوة قسمة بين المسلمين او اقراهله عليه ووضع الجزية
 عليهم والخراج على ارضيهم وقتل الاسرى او ستر قهم او تركهم
 احرارا ذمة للمسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ
 (ولا يجوز ردهم الى دارهم ولا المن ولا الفداء بالمال) وقيل لا بأس به عند
 الحاجة اليه (ويجوز بالا سارى عندهما) وتذبح مواش شق نعلها
 وتحرق ولا تعقر ويحرق سلاح شق نعله (ولا تقسم غنيمة في دار الحرب
 الا لا يداع ثم ترد ولا تباع قيل قبل القسمة) والمقاتل والردسواء في الغنيمة (وكذا

مدد لحقهم قبل احرازها بدرانا (ولا حق فيها لسوقى لم يقاتل ولا
لمن مات في دار الحرب قبل الاحراز بدارنا ولو بعد الاحراز يورث
نصيبه (ويستفيع منها بلاقسمة بالسلاح والركوب واللبس ان احتيج
وبالعلف والخطيب والدهن والطيب مطلقا وقيل ان احتيج لا بالبيع
اصلا ولا التمول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى الغنيمة وان انتفع به
رد قيمته وان قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا (ومن اسلم منهم قبل
اخذهم احرز نفسه وطفله وكل مال هو معه او ودیعة عند مسلم او ذمی
وعقاره في وقيل فيه خلاف محمد وابي يوسف في قوله الاول (وولده
الكبير وزوجته وجليها وعبد المقاتل وماله مع حربى بغصب او ودیعة في
وكذا ماله مع مسلم او ذمی بغصب خلافا لهما وقيل ابي يوسف مع الامام

(*) فصل (*)

ويقسم الغنيمة للراجل سهم ولل فارس سهمان وعندهما اثلثة له سهم
ولفرسه سهمان (ولا يسهم لاكثر من فرس وعند ابي يوسف يسهم
لفرسين والبر اذین كالعتاق (ولا يسهم لراحلة ولا بغل (والعبرة بكونه
فارسا او راجلا عند المجازة (فينبغي للامام ان يعرض الحبش عند
دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل (فن جاوز راجلا فاشترى
فرسا فله سهم راجل ومن جاوز فارسا فنفق فرسه فله سهم فارس
(ولو باعه قبل القتال او وهبه او آجره او رهنه فسهام راجل في ظاهر
الرواية (وكذا لو كان مريضا او مهنرا لا يقاتل عليه) ولا يسهم للمملوك
او مكاتب او صبي او امرأة او ذمی بل يرضخ لهم بحسب ما يرى الامام
ان قاتلو او اوت المرأة الجرحى او دل الذمی على عورتهم وعلى
الطريق والخمس لليتامى والمساكين وابن السبيل يقدم منهم ذو القربى
الفقراء (ولا حقوق فيه لا غنياتهم (وذکره تعالى للتبرك وسهم
النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كالصفي (وان دخل دار
الحرب من لا متعة له بلا اذن الامام لا يخمس ما اخذوا (وان ياذنه
اولهم متعة خمس (وللامام ان ينقل قبل احراز الغنيمة وقبل
ان تضع الحرب اوزارها فيقول من قتل قتيلًا فله سلبه او من اصاب

شيئا فله ربه او بقول لسرية جعلت لكم الرب بعد الخمس ولا ينفل
بكل المأخوذ ولا بعد الاحراز الامن الخمس (والسلب لكل ان
لم ينفل وهو مركبه وما عليه وثيابه وسلاحه وما معه لا ماع غلامه
على دابة اخرى (والتنفيل لقطع حق الغير لا للملك خلافا لمحمد (فلو قال
من اصاب جارية فهي له لا يحل لمن اصابها الوطى والبيع قبل
الاحراز خلافا له

(*) باب استيلاء الكفار (*)

اذا سبي الترك الروم واخذوا اموالهم ملكوها ونملك ما وجدنا من ذلك
اذا غلبنا عليهم (وان غلبوا على اموالنا واحرزوها بدارهم
ملكوها (وكذا لو ندمنا اليهم بغير فاذا ظهرنا عليهم فن وجد ملكه
اخذه قبل القسمة مجانا وبعدها (ان كان مثليا لا يأخذه وان قيميا اخذه
بالقيمة (وان اشتراه منهم تاجر واخرجه وهو قيمي يأخذه بالثمن ان اشتراه
به (وان اشتراه بعرض فبقية الغرض وان وهب له فبقية
ومثله المثلي في اشترائه بثن او عرض (وان اشتراه بجنسه او وهب له
لا يأخذه (وان كان عبد افقت عينه في يد التاجر واخذار شهيا يأخذه
بكل الثمن ان شاء (وان اسروه من يد التاجر فاشتراه آخريا يأخذه المشتري
الاول منه بثنه ثم المالك منه بالثمن وليس له اخذه من المشتري الثاني
(ولا يملكون حرنا ومديرنا وام ولدنا ومكاتبنا ونملك عليهم كل ذلك
(ولا يملكون عبدا ابق اليهم في اخذه مالكة بعد القسمة مجانا ايضا لكن
يعوض عنه من بيت المال وعندهما هو كالمأسور (وان ابق بفرس
ومتاع فاشترى رجل ذلك كله واخرجه اخذ المالك ما سوى العبد
بالثمن والعبد مجانا وعندهما بالثمن ايضا (وان اشترى مستأمن عبدا
مسلم وادخله دارهم عتق خلافا لهما وان اسلم عبد لهم ثم فجاءنا
او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فهو حر

(*) باب المستأمن (*)

اذا دخل تاجرنا اليهم بامان لا يحل له ان يتعرض الشئ من مالهم او دمهم
فان اخذ شيئا واخرجه ملكه محظور افتصدق به وان غدر به ملكهم فاخذ

ماله او حبسه (او فعل ذلك غيره بعلمه حل له التعرض كالاسير) وان
ادانه ثم حر به او اذ ان حربيا او غصب احدهما الاخر وخرجا اليها
لا يقضي بشيء (وكذا لو فعل ذلك حر بيا وخرجا مستأمنين وان
خرجا مسلمين قضى بالدين لا بالغصب (ولو اسلم الحربى بعد ما عصبه
المسلم ثم خرجا بفتى بالرد ديانة) وان قتل احدهما المسلمين المستأمنين
الاخر ثم فعله الدية في ماله والكفارة ايضا في الخطاء وان كانا اسيرين
فلا شيء الا الكفارة في الخطاء وعندهما كالمستأمنين (ولا شيء في قتل
المسلم ثم مسلما اسلم ولم يهاجر سوى الكفارة في الخطاء اتفاقا

(*) فصل (*)

لا يمكن مستأمن ان يقيم في دار تاسنه و يقال له ان اقت سنة نضع
عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره (وكذا
لو قيل له ان اقت شهر او نحو ذلك فاقام او اشترى ارضا ووضع
عليه خراجها وعليه جزية سنة من حين وضع الخراج او نكحت
المستأمنة ذميا لالونكح هو ذمية فان رجع الى داره حل دمه (وان كان له
وديعة عند مسلم او ذمى او دين عليهم فاسروا ظهر عليهم سقط دينه
وصارت وديعته فيئا (وان قتل ولم يظهر عليهم او مات فمسا لورثته
(فان جاءنا حربى بامان وله زوجة هناك وولد ومال عند مسلم او ذمى
او حربى فاسلم هنائم ظهر عليهم فالكل في (وان اسلم ثم جاء ثم ظهر
عليهم وطفله حر مسلم ووديعته عند مسلم او ذمى له وغير ذلك في
(ومن اسلم ثم وله هناك وارث مسلم فقتله مسلم عمدا او خطاء فلا شيء
عليه الا الكفارة في الخطاء (واذا قتل مسلم لاولى له خطاء او مستأمن اسلم
هنا فلا مام اخذ الدية من عاقلة القاتل وفي العمدة ان يقتص
او يأخذ الدية وليس له العفو مجانا

(*) باب العشر والخراج (*)

ارض العرب عشرية وهى ما بين العذيب الى اقصى حجب اليمن بمهرة
الى حد الشام (وكذا البصرة وكل ما اسلم اهله او فتح عنوة
قسم بين الغانمين (وارض السواد خراجية وهى ما بين العذيب

الى عقبة حلوان ومن الثعلبية او العلت الى عبادان (و كذا كل ما
فتح عنوة واقرا هله عليه او صولحو اسوى مكة (وارض السواد
مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها) وان احبى موات
يعتبر قر به عند ابى يوسف وماوه عند محمد (والخراج نوعان خراج
مقاسمة فيتعلق بالخارج كالعشر وخراج وظيفه ولا يزداد على ما وضعه
عمر رضى الله تعالى عنه على السواد لكل جريب صالح للزرع صاع من بز
او شعير ودرهم (وجريب الرطبة خمسة دراهم (وجريب الكرم او النخل
المتصل مشرة دراهم ولما سواه كزعفران و بستان وتطبيق ونصف
الخارج حاية الطاقة وان لم تطق ما وظف نقص ولا يزداد وان اطاقت
عند ابى يوسف خلافا لمحمد (ولا خراج ان انقطع عن ارضه الماء او غلب
عليها او اصاب الزرع آفة) ويجب ان عطلها مال الكفا ولا يتغير ان اسلم
او اشتراها مسلم (ولا عشر في خارج ارض الخراج ولا يتكرر خراج
الوظيفة بتكرار الخراج بخلاف العشر وخراج المقاسمة

(*) فصل في الجزية (*)

الجزية اذا اوضعت بتراض و صلح لا تغير (وان فتحت بلدة عنوة واقرا
اهلها عليها توضع على الظاهر الغنى في السنة ثمانية واربعون درهما
(وعلى المتوسط نصفها) وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها
(وتوضع على كتابى ومجوسى ووثنى عجمى لا عربى ولا على مرتد فلا يقبل
منهما الا الاسلام او السيف وتسرق انشاها و طفلها) ولا جزية على
صبي وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير وزمن واعمى ومقعذ وفقير
لا يكتسب و راهب لا يخالط (وتجب في اول الحول ويؤخذ قسط كل شهر فيه
وتسقط بالاسلام او الموت وتداخل بالتكرر خلافا لهما بخلاف خراج
الارض (ولا يجوز احدات بيعة او كنيسة او صومعة في دار تاو تعاد المنهدمة
من غير نقل وبغير الذمى في زيه و مركبه و سرجه ولا يركب خيلا ولا يعمل
بسلاح و يظهر الكسبيج و يركب سرجا كالا كاف والاحق ان لا يترك
ان يركب الا لضرورة وحينئذ ينزل في المجامع ولا يلبس ما ينخص اهل العلم
والزهد والشرف وتميز انشا في الطريق والجسام و يعمل على دار

علامة كيلا يستغفر له ولا يبدأ بسلام و يضيق عليه الطريق و يؤدى
الجزية قائما و الاخذ قاعدا و يؤخذ ثلبية و يهز (و يقال له ادا جزية
ياذى او ياعدو الله) و لا ينقض عهده بالاباء عن الجزية او بزناه بمسلة
او قتله مسلما و سبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل بالحاق بدار
الحرب او للغلبة على موضع لمحاربتنا و يصير كالمرتد ~~كن لو اسر~~
يسترق و المرتد يقتل (و يؤخذ من بنى تغلب رجالهم و نساءهم ضعف
الزكاة لا من صبيانهم و يؤخذ من مسوا اليهم الجزية و الخراج كوالى
قريش) و يصرف الخراج و الجزية و ما اخذ من بنى تغلب او من ارض
اجلى اهلها عنها او اهداه اهل الحرب او اخذ منهم بلا قتال فى مصالح
المسلمين كسد الثغور و بناء القناطر و الجسور و كفاية العلماء و المدرسين
و المفتين و القضاة و العمال و المقاتلة و ذرارهم (و من مات فى نصف
السنة حرم عن العطاء

(*) باب المرتد (*)

من ارتد و العياذ بالله يعرض عليه الاسلام و تكشف شبهته ان كانت
فان استمهل حبس ثلاثة ايام فان تاب و الاقتل (و توبته بالتبرى عن كل
دين سوى الاسلام او عما اتقل اليه) و قتله قبل العرض ترك ذنب
الاضمان فيه (و يزول ملكه عن ماله موقوف فان اسلم عادوان مات
او قتل او لحق بدار الحرب و حكم به عتق مدبروه و امهات اولاده
و حلت ديونه و كسب اسلامه لو ارثه المسلم) (و كسب رده فى و يقضى
دين اسلامه من كسب اسلامه و دين رده من كسبها) (و يوقف بيعه
و شراؤه و اجارته و هبته و رهنه و عتقه و تدبيره و كتابته و وصيته فان
اسلم صحت و ان مات او قتل او حكم بالحاقه بطلت و قال لا يزول ملكه
عن ماله) (و تقضى ديونه مطلقا من كلاكسيه و كلاهما لو ارثه المسلم
(و محمد اعتبر كونه وارثا عند الحاق و ابو يوسف عند الحكم به) (و تصح
تصرفاته و لا يوقف غير المفاوضة لكن ~~كتصرف~~ الصحيح عند
ابى يوسف و ~~كتصرف~~ المريض عند محمد) (و يصح اتفاقا استيلاده
و طلاقه و يبطل نكاحه و ذبيحته و تتوقف مفاوضته) (و ترثه

امرأته المسلمة ان مات او قتل وهي في العدة وان عاد مسلماً بعد الحكم
بلحاقه اخذ ما وجد باقيا في يد وارثه ولا ينقض عتق مدبره وام ولده
وان عاد قبله فكانه لم يرتد (والمرأة لا تقتل بل تحبس حتى تتوب وتضرب
كل ايام والامة يجبرها مولاهما) وينفذ جميع تصرفها في مالها وجميع كسبها
لو ارثها المسلم اذا ماتت ويرثها زوجها ان ارتدت مريضة لا ان ارتدت صحيحة
وقاتلها يعزر فقط (وسائر احكامها كالرجل) وان ولدت امته فادعاه ثبت نسبه
واموتيسها والولد حر يرثه مطلقا ان كانت مسلمة (وكذا ان كانت نصرانية
نصرانية الا ان ولده لاكثر من نصف حول منذ ارتد وان لحق بماله فظهر
عليه فهو في حق ثم يرجع فذهب به فظهر عليه فهو لو ارثه قبل القسمة
(وان لحق فقضى بعبد له لا بنه فكاتبه الابن فجاء المرتد مسلماً فبدل الكتابة
والولاء له) ومن قتله مرتدا خطأ فقتل على رده او لحق بدار الحرب فديته
في كسب اسلامه وقال في كسبه مطلقا (ومن قطعت يده عمدا فارتد والعياذ
بالله ومات منه او لحق ثم جاء مسلماً ومات منه فنصف دية لورثته في مال
القاطع) وان اسلم بدون لحاق فات فتمام الدية وعند محمد ونصفها (مكاتب
ارتد فلحق فاخذ بماله وقتل فبدل الكتابة لمولاه والباقي لورثته (زوجان
ارتد فلحقا فولدت المرأة ثم ولد للولد ولد فظهر عليهم فالولدان في ويحبر
الولد على الاسلام لولده (واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا ارتداده
خلاف لابن يوسف ويجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابى

❖ باب البغاة ❖

اذا خرج قوم مسلمون عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم الى
العود وكشف شبهتهم وبدأهم بالقتال لو تحيروا مجتمعين (وقيل لا
مالم يبدؤا فان كان لهم فئة اجهز على جريحهم واتبع مولاهم
والافلا) ولا تسبي ذريتهم ولا يقسم مالهم بل يحبس حتى يتوبوا
فيرد عليهم (وجاز استعمال سلاحهم وخييلهم عند الحاجة) وان
قتل باغ مثله فظهر عليهم لا يجب شيء (وان غلبوا على مصر فقتل
بعض اهله آخر منه عمدا قتل به اذا ظهر على المصر) وان قتل

عادل مورثه الباغى يرثه ولو بالعكس لا يرثه الباغى الا ان ادعى انه كان
على الحق وعند ابى يوسف لا يرثه مطلقا (وكره بيع السلاح ممن
علم انه من اهل الفتنة وان لم يعو فلا

❀ كتاب اللقيط ❀

التقاطه مندوب وان خيف هلاكه فواجب وكذا اللقطة (وهو حر
الا ان ثبت رقه بحجة ونفقته في بيت المال) وكذا جنبايته وارثه له
(وان اتفق عليه المتقط فهو متبرع الا ان يأذن الحيا كم بشرط
الرجوع او يصدق اللقيط اذا بلغ ولا يؤخذ من ملتقطه) وان ادعاه
واحد ثبت نسبه منه ولو عبدا وهو حر او ذميا وهو مسلم ان لم يكن
في مقرهم وذمى ان كان فيه (وان ادعاه اثنان معا ثبت منهما) وان
وصف احدهما علامة فيه او سبق فهو اولى (والحر والمسلم اولى
من العبد والذمى) وان شهد عليه مال او على دابة هو عليها فهو له
ينفق منه عليه باذن قاض (وقيل بدونه ايضا وله شراء مالا يبدله منه
من طعام وكسوة وقبض هبة وتسليمه في حرفة لا تزويجه وتصرفه
في ماله لغير ما ذكر ولا اجارته في الاصح وقيل له اجارته

❀ كتاب اللقطة ❀

هى امانة ان اشهد انه اخذها ليردها على صاحبها والاضمن والقول
للمالك ان انكر اخذه لارد (وعند ابى يوسف للمتقط ويكفى على الاشهاد
قوله من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه على و يعرفها في مكان اخذها
وفي المجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعدها هو الصحيح
(وقيل ان كانت عشرة دراهم فاكثر فحول) (وان كانت اقل فاياما
وما لا يبقى يعرف الى ان يخاف فسادها ثم يتصدق بها ان شاء فان جاء
ربها بعده اجازة ان شاء واجره له او ضمن الملتقط او الفقير لو هالكه
وابهما ضمن لا يرجع على الآجر ويأخذها منه ان باقية) ولقطة الحل
والحرم سواء (ويجوز التقاط البيمة وهو متبرع في اتفائه عليها
بلاذن حاكم وان باذنه بشرط الرجوع فدين على ربها ان يحبسها
عنه حتى يأخذها) فان امتنع بيعت في النفقة فان هلكت بعد الحبس

سقط وان قبله لا (و يوجر القاضى ماله منفعة وينفق منها ومالا منفعة له
 يأذن بالانفاق ان صلح اذا اقام اليينة انها لقطعة (وان قال لا ينفق على
 يقول له انفق عليها ان كنت صادقا والاباعه وامر بحفظ ثمنه (وللملتقط
 ان ينتفع بالقطعة بعد التعريف لوفقيرا (وان غنيا تصدق بها ولو على
 ابويه او ولده او زوجته لو فقرا (وان كانت حقيرة كالنوى وقشور
 الرمان والسنبل بعد الحصاد ينتفع به بابدون تعريف وللمالك اخذها
 (ولا يجب دفع اللقطة الى مدعيها الا ببينة ويحل ان يبين علامتها من غير جبر

(*) كتاب الآبق (*)

نذب اخذه لمن قوى عليه وكذا الضال (وقيل تركه افضل ويرفعان
 الى الحاكم فيحبس الآبق دون الضال ولمن رده من مدة سفر اربعون
 درهما (وان كانت قيمته اقل من اربعين قيمته الا درهما عند محمد
 وعند ابى يوسف اربعون وان رده من دونها فبحسابه (فان ابق
 منه لا يضمن ان اشهد ان اخذه ليرده والا فلا شيء له ويضمن ان ابق
 منه (وجعل الرهن على المرتهن (وجعل الجاني على المولى ان فداءه
 وعلى ولي الجناية ان دفعه (وجعل المديون من ثمنه ويقدم على الدين
 ان بيع فيه وعلى المولى ان اداه عنه (وجعل الموهوب على الموهوب له
 وان رجع الواهب في هبته بعد الرد (وامر نفقته كاللقطة والمدير وام
 الولد كالقن (وان كان الراداب المولى او ابنته وهو في عياله او وصيه
 او احد الزوجين فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ

(*) كتاب المفقود (*)

هو غائب لا يدري مكانه ولا حياته ولا موته فينصب له القاضى من يحفظ
 ماله ويستوفي حقه بمالا وكيل له فيه ويبيع ما يخاف عليه من ماله
 (وينفق على زوجته وقريبه ولاداه ووحى في حق نفسه لا تنكح امرأته
 ولا يقسم ماله ولا تفسخ اجارته (ميت في حق غيره فلا يرث من مات
 حال فقده ان حكم بموته فيوقف نصيبه منه كلا او بعضا الى ان يحكم
 بموته (فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فلن يرث ذلك المال لولاه
 (واذا مضى من عمره مالا يعيش اليه اقرانه وقيل تسعون سنة وقيل

مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله حينئذ فلا يرثه من مات قبل ذلك (وتعتد زوجته للموت عنه ذلك)

❖ كتاب الشركة ❖

هي ضربان شركة ملك وشركة عقد فالأولى أن يملك اثنان عينا ارثا او شراء او اتها با واستيلاء او اختلط مالهما بحيث لا يميز او خلطاه وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر (و يجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور) ومن غير اذنه فيما عدا الخلط والاختلاط فلا يجوز بلا اذنه (والثانية ان يقول احدهما شاركك في كذا ويقبل الآخر) (وركنها الايجاب والقبول) وشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم معينة من الربح لاحدهما (وهي اربعة انواع) شركة مفاوضة وهي ان يشترك متساويان تصرفا ودينا ومالا وربحا وتتضمن الوكالة والكفالة (فلا يجوز بين مسلم وذمي خلافا لابي يوسف) (ولا بين حر وعبد وبالغ وضبي) (ولا بين صبيين او عبيدين او مكاتبين) (ولا بد من لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضياتها) (ولا يشترط تسليم المال ولا خلطه وما اشتراه كل منهما سوى طعام اهله وكسوتهم فلمهما) (وكل دين لازم احدهما بما تصح فيه الشركة كبيع وشراء واستيجار لازم الآخر وان لازم بكفالة بامر لازم الآخر خلافا لهما) (وكذا ان لازم بغصب خلافا لابي يوسف) (وفي الكفالة بلا امر لا يلزمه في الصحيح) (وان ورت احدهما تصح به الشركة او وهب له وقبضه صارت عنانا) (وكذا ان فقد فيها شرط لا يشترط في العنان) (وان ورت عرضا وعقارا بقيت مفاوضة) (ولا تصح مفاوضة ولا عنان الا بالدراهم او الدينارين او بالفلوس الناقصة عند محمد او بالتبر والنقرة ان تعامل الناس بهما) (ولا تصح ان بالعروض الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة) (ولا بالكيل والموزون والعددي المتقارب قبل الخلط) (وان خلط جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة عقد عند محمد وملك عند ابي يوسف) (وان خلط جنسين لا تعقد اتفاقا) (وشركة عنان وهي ان يشتركا متساويان فيما ذكر او غير متساويين وتتضمن الوكالة دون

الكفالة (وتصح في نوع من التجارات وفي عمومها وببعض مال كل
منهما وبكله ومع التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما
أو في أحدهما دون الآخر عند عملهما (ومع زيادة الربح للعامل عند
عمل أحدهما (ومع كون مال أحدهما دراهم والآخر دنانير (ولا يشترط
الخلط فيهما أيضا ولو ضيعة على قدر المال وإن شرطنا غير ذلك
(وماشراه كل منهما طوالب بئنه هو فقط ورجع على شريكه بحصته
منه إن أداه من ماله (وتبطل الشركة بهلاك المالين أو أحدهما قبل
الشراء وهو على مالكه قبل الخلط هلك في يده أو في يد الآخر وعليهما بعده
فإن هلك بعد ماشراه الآخر بماله فالمشترى بينهما ورجع المشتري على
شريكه بثلث حصته (وإن هلك قبل شراء الآخر فإن كان وكله حين
الشركة صريحا فالمشترى لهما شركة ملك ورجع بحصته والأقل للمشتري
فقط (ولكل من شريكي المفاوضة والعنان أن يضع ويضارب
ويستأجر ويوكل ويودع ويده في المال أمانة (وشركة الصنایع والتقبل
وهي أن يشترك خياطان أو صباغ وخياط على أن يتقبلا الأعمال ويكون
الكسب بينهما (ولو شرط العمل نصفين والربح اثلاثا جاز (وكل عمل
تقبله أحدهما يلزمهما فعلى كل منهما الطلب بالعمل (ولكل منهما
طلب الأجر ويرأ الدافع بالدفع إلى أحدهما والكسب بينهما وإن عمل
أحدهما فقط (وشركة الوجوه وهي أن يشتركا ولا مال لهما على أن يشتريا
بوجوههما ويبيعا والربح بينهما (فإن شرطاهما فاضة صحت ومطلما
عنان وتتضمن الوكالة فيما يشتر يانه (فإن شرطاهما صفة المشتري أو مثاليته
فإن ربح كذلك وشرط الفضل باطل

❖ فصل ❖

ولا تجوز الشركة فيما لا تصح الوكالة به كالاختطاب والاحتشاش
والاضطیاد والاستقاء وما جمعه كل فهو له (وإن أعانه الآخر فله أجر مثله
لا يزاد على نصف ثمن المأخوذ عند أبي يوسف خلافا للحمد (وما أخذه
معا فلهما نصفين (وإن كان لأحدهما بغل وللآخر راوية فاستق

احد هما قال كسب له وللآخر اجر مثل ماله والربح في الشراكة الفاسدة على قدر المال ويبطل شرط الفضل (وتبطل الشراكة بموت احدهما وبالحاقه مرتدا ان حكم به) ولا يزكى احدهما مال الآخر بلا اذنه فان اذن كل لصاحبه فاديا معا ضمن كل حصة صاحبه وان اديا متعاقبا ضمن الثاني علم باداء الاول اولا (وقال لا يضمن ان لم يعلم) وان اذن احدا لمتفعا وضمن لشريكه ان يشتري له امة ليطأها ففعل فهي له خاصة بلا شيء ويؤخذ كل ثمنها وقال لا يضمن حصة شريكه

(*) كتاب الوقف (*)

هو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة كالعاريه فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم (قيل او يعلقه بموته بان يقول اذا مت فقد وقيت) وعندهما هو حبس العين على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد فيلزم ويزول ملكه بمجرد القول عندا بن يوسف وعند محمد لا مال يسله لي ولي (ولو وقف على فقراء او بنى سقاية او خانا او رباطا لبنى السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم) وعند ابي يوسف يزول بمجرد القول (وعند محمد اذا سلمه الى متول واستق الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في المقبرة) وشرط لتمامه ذكر مصرف مؤبد وعند ابي يوسف يصح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء (وصح عند ابي يوسف وقف المشاع وجعل غله الوقف او الولاية لنفسه وجعل البعض او الكل لامهات اولاده او مدبريه ماداموا احياء وبعدهم للفقراء) او شرطه ان يستبدل غيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل وصح وقف العقار وكذا المنقول المتعارف وقفه عند محمد كالفأس والمرو والقنطرة والمنشار والجنائز وثيابها والقنطرة والمراجل والمصاحف والكتب (وابي يوسف معه في وقف السلاح والكرع كالخيل والابل في سبيل الله تعالى وبه يفتى) وكذا يصح عند ابي يوسف وقفه تبعا كمن وقف ضيعة بيقرها او كرتها وهم عبيده وسائر آلات الحراثة (واذا صح الوقف فلا يملك ولا يملك الا انه يجوز قسمة المشاع عند ابي يوسف) ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارتها وان لم يشترطها

الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين فعليه فان امتنع او كان فقيرا
آجره الحاكم وعمره من اجرة ثم رده اليه (ونقض الوقف يصرف الى
عمارة ان احتاج والا حفظ الى وقت الحاجة وان تعذر صرف عينه يباع
ويصرف ثمنه اليها) ولا يقسم بين مستحق الوقف

(*) فصل (*)

اذا بنى مسجد الا يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه بطريقه وياذن
بالصلاة فيه ويصلى فيه واحد (وفي رواية شرط صلاة جماعة) ولا يضره
جعل تحته سردابا لمصالحه (فان جعله لغريم صالحه او جعل فوقه بيتا
وجعل بابه الى الطريق وعزله او اتخذ وسطداره مسجد او اذن بالصلاة
فيه لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند ابى يوسف يزول ملكه
بمجرد القول مطلقا (ولو ضاق المسجد ومجنيه طريق العامة توسع منه
و بالعكس) رباط استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه (والوقف
في المرض وصية) ويتبع شرط الواقف في اجارة الوقف ان وجد والا
فيختار ان لا توجر الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيرها اكثر من سنة
(ولا يوجر الا باجر المثل ثم لا ينقض ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة) وليس
للموقوف عليه ان يوجر الا بانابة او ولاية ولا يعار ولا يرهن (وان غصب
عقاره يختار وجوب الضمان) ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائفا تزاع
منه وان شرط ان لا تزاع

(*) كتاب البيوع (*)

البيع مبادلة مال بمال وينعقد بايجاب وقبول بلفظي الماضي كبعث
واشتريت (ومادل على معناهما وبالتعاطي في النفيس والخسيس
هو الصحيح) ولو قال خذه بكذا فقال اخذت اور صيت صح (واذا
اوجب احدهما فلا خرا ان يقبل كل المبيع بكل الثمن في المجلس او يترك
لا بعضا دون بعض الا اذ بين ثمن كل (وان رجع الموجب او قام
احدهما عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب) واذا وجد الايجاب
والقبول لزم البيع بلا خيار مجلس (ويصح في العوض المشار اليه

بلا معرفة قدره ووصفه لافي غيره وثن حال او مؤجل باجل معلوم
ولو اشترى باجل سنة فمنع البايع المبيع حتى مضت ثم سلم فله اجل سنة
اخرى خلافا لهما (وان اطلق الثمن فان استوت مالية النقود ورواجها
صح ولزم ما قدر من اى نوع كان) وان اختلف رواجها من الاروج
وان استوى رواجها - الا ماليتها فسد ما لم يبين (و يصح في الطعام وكل
مكيل وموزون كيلا ووزنا وكذا جزا فان بيع بغير جنسه و باناء او حجر
معين لا يدري قدره) ومن باع صبرة كل صاع بدرهم فقد صح في صاع
فقط الا ان يسمى جملتها (والمشتري الفسخ بالخيار وان كيل او سمي
جملتها في المجلس بعد ذلك) ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم
لا يصح في شئ منها (وكذا لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم) وكذا
كل معدود متفاوت وعندهم - يصح في الكل في جميع ذلك (وان باع
صبرة على انها مائة فقير بمائة درهم فوجدت اقل او اكثر اخذ المشتري
الاقل بخصته او فسخ و الزائد للبايع) وفي المذروع ياخذ الاقل بكل
الثن او يفسخ و الزائد له بلا خيار للبايع (وان سمي لكل ذراع قسطا
اخذ الاقل بخصته) وكذا الزائد وله الخيار في الوجهين (صح بيع
عشرة اسهم من مائة سهم من دار لا بيع عشرة اذرع من مائة ذراع
منها وعندهما يصح فيهما) ولو باع عدلا على انه عشرة اثواب فاذا
هو اقل او اكثر فسد البيع ولو فصل الثمن (فكذا في الاكثر و يصح
في الاقل بخصته ويخير المشتري) وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل
ذراع بدرهم اخذ المشتري بعشرة او عشرة ونصف بلا خيار و بتسعة
لو تسعة ونصف بخيار (وعند ابى يوسف يخير في اخذه باحد عشر ونصف
و في الثاني بتسعة ونصف

❖ فصل ❖

يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار بلا ذكر (وكذا الشجر في بيع
الارض) ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند محمد وهو المختار
خلافا لابي يوسف (ولا يدخل الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع

الشجر الا باشرطه وان ذكر الحقوق والمرافق (ويقال للبائع اقلعه
واقطعها وسلم المبيع وكذا لا يدخل حب بذرو لم يثبت بعد وان ثبت ولم
يصر له قيمة دخل وقيل لا) ومن باع ثمرة بداء صلاحها اولم يبدأ صح
ويقطعها المشتري للمحال وان شرط تركها على الشجر فسد ولو بعد تناهي
عظمها خلافا لمحمد وكذا شراء الزرع (وان تركها باذن البائع بلا اشتراط
طالب له الزيادة وان بغير اذن تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت
لا يتصدق بشيء) (وان استأجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة
وطابت الزيادة) (وان استأجر الارض لترك الزرع فسدت ولا تطيب
الزيادة) ولو اثمرت ثمرا آخر قبل القبض فسد المبيع وبعد القبض يشتركان
والقول في قدر الحادث للمشتري (ولو عثمة واستثنى منها ارطال معلومة
صح وقيل لا) (ويجوز البر في سنبله ان بيع بغير جنسه) (وكذا الباقلاء
في قشره والارز والسمن) (وكذا اللوز والفسق والجوز في قشرها الاول
(واجرة الكيل وعد المبيع ووزنه وزرعه على البائع) (واجرة نقد الثمن
ووزنه على المشتري) (وفي بيع سلعة بثمن سلم هو او لا ان لم يكن مؤجلا وفي بيع
سلعة بسلعة او ثمن بثمن سلعا

(*) باب الخيارات (*)

صح خيار الشرط لكل من العاقلين ولهما معا ثلاثة ايام لا اكثر
الا ان اجازة في الثلاثة (وعندهما يجوز ان بين مدة معلومة اي مدة
كانت) (وان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع صح
والى اربعة لا) (الا ان ينقد في الثلاثة وعند محمد يجوز الى اربعة واكثر
(وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فملك
لزمت قيمته) (وخيار المشتري لا يمنع فان هلك في يده لزمه الثمن) (وكذا
لو تعيب الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا لهما) (فلو اشترى
زوجته بالخيار لا يفسد النكاح وان وطئها فله ردها لانه بالنكاح
الا في البكر ولو ولدت في مدته لا تصير ام ولد) (ولو اشترى قريبا به
او عبدا بعد قوله ان ملكك عبدا فهو حر لا يعتقان في مدته ولا بعد

حيض المشتراة به في مدته من الاستبراء ولا استبراء على البايع ان ردت به
(ولو قبض المشتري به المبيع باذن البايع ثم اودعه عنده فهلك فهو
على البايع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك (ولو اشترى المأذون
شيئا به فابراه بايعه عن ثمنه يبقى خياره وله الرد لانه يلي عدم التملك
(ولو اشترى ذمي من ذمي خيرا به فاسلم في مدته بطل شراؤه كيلا يملكها
مسما بالا جازة خلافا لهما في الجميع (ومن له الخيار يجبر بحضرة صاحبه
وغيبته ولا يفسخ الا بحضرة خلافا لابي يوسف (فان فسخ وعلم به
في المدة انفسخ والاثم العقد (ويتم العقد ايضا بموت من له الخيار (وكذا
يمضي المدة وبالاخذ بشفعة بسبب المبيع وبكل ما يدل على الرضى كالركوب
لغير الاختيار والوطى والاعتاق وتوابعه (ولو شرط المشتري الخيار
لغيره جاز وايهما اجاز او فسخ صح (ولو اجاز الواحد وفسخ الآخر
اعتبر السابق وان كانا معا ففسخ (ولو باع عبيدين بالخيار في احدهما
فان عيته وفصل ثمن كل صح والا فلا) ويجوز خيار التعين وهو بيع
احد الشيئين او ثلاثة على ان يأخذ المشتري ايا شاء (ولا يجوز في اكثر من ثلاثة
ويتقيد بنخبه بمدة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقي امانة
(فلو قبض الكل فهلك واحد او تعيب لزم البيع فيه وتعين الباقي
للامانة وان هلك الكل لزمه نصف ثمن كل او ثلثه (وليس له رد الكل الا
ان ضم اليه خيار الشرط (ويورث خيار التعيين والعيب لا الشرط والرؤية
ولو اشترى على انهما بالخيار فرضى احدهما لا يرد الاخر خلافا لهما وعلى
هذا خيار العيب والرؤية (ولو اشترى عبدا على انه خباز او كاتب فظهر
بخلافه اخذ بكل الثمن او تركه

(*) فصل (*)

من اشترى مالم يره جاز وله رده اذا رآه مالم يوجد ما يبطله وان رضى
قبلها (ولا خيار لمن باع مالم يره (ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار
الشرط من تعيب وتعيب في يده وتعد رد بعضه وتصرف لا يفسخ
كالاعتاق وتوابعه او يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والابارة
قبل الرؤية وبعدها (ومالا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والمساومة

والهبة بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها) وكفت رؤية وجه الرقيق والدابة
وكفلها (وفي شاة اللحم لا بد من الجس) (وفي شاة القنية لا بد من رؤية
الضرع) (ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية ورؤية علمه ان معلما
ورؤية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها) (وعند زفر لا بد من مشاهدة
البيوت وعليه الفتوى اليوم) (وان رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى
باقيه وما يعرض بالنموذج كالمكيل والموزون) (فروؤية بعضه كروية كله
(وفي ما يطعم لا بد من الذوق) (ونظر الوكيل بالشراء او القبض كاف
لانظر الرسول وعندهما هو كالوكيل) (وبيع الاعمى وشراؤه صحيح
وله الخيار اذا اشترى ويسقط بحسبة المبيع او شمه او ادوقه فيما يعرف بذلك
ويوصف العقار له) (ومن رأى احدا الثوبين فشراهما ثم رأى الآخر فله
اخذهما او ردهما لارد احدهما) (ومن رأى شيئا ثم شراه فوجد متغيرا
تخير والا فلا) (وان اختلفا في غيره فالقول للبايع وان في الرؤية فلم يشترى) (ومن
اشترى عدل زطى فباغ منه ثوبا او وهب وسلم الباقي فله ان يرده بعيب
لا بخيار رؤية او شرط

❖ فصل ❖

مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع فلمن وجد في مشريه عيبا رده او اخذه
بكل ثمنه لا امسا كه ونقص ثمنه الا يرضى بايعه) (وكل ما اوجب نقصان
الثن عند التجار فهو عيب فالاباق ولو الى مادون السفر من صغير
يعقل عيب) (وكذا السرقة والبول في الفراش وهى فى الكبير عيب آخر
(فلو ابق اوبال او سرق فى صغره طوده عند المشتري فيه رده فان
طاوده عند بعد البلوغ لا) (والجنون عيب مطلقا فلو جن فى صغره
وطاوده عنده المشتري فيه او فى كبره رده) (والجنون والدفر والزنا والتولد
منه عيب فى الجارية لافى الغلام الا ان يكون من داء والاستحسان
عيب وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل) (ويعرف ذلك
يقول الامه فترد اذا انضم اليه نكول البايع قبل القبض وبعده هو
الصحيح والكفر عيب فيهما) (وكذا الشيب والدين والسعال القديم

والشعر والماء في العين (فان حدث عيب قديم بعده ما ظهر عند المشتري
آخر رجع بالنقصان كثوب شراه فقطعه فاطلع على عيب وليس له
الرد الا ان يرضى البايع باخذه كذلك فله ذلك حتى لو باعه المشتري
سقط رجوعه (فان خا ط الثوب او صيغه اجر اولت السوق بضمن
ثم ظهر عيبه رجع بنقصانه (وليس لبايعه ان يأخذه حتى لو باعه بعد
رؤية عيبه لا يسقط الرجوع (ولو اعتق بلامال او دبر او استولد ثم
ظهر العيب رجع (وكذا ان ظهر بعد موت المشتري (وان عتق على
مال او قتل لا يرجع بشئ) وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او لبس
الثوب فتنحرق لا يرجع خلافا لهما (وان اشترى بيضا وجوزا او بطيخا
او قثاء او خيارا فكسره فوجد فاسدا فان كان ينتفع به رجع بنقصانه
والا فيكل ثمنه ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد او الاثنين
في المائة صح البيع والافسد ورجع بكل ثمنه (ومن باع ما شراه فرد
عليه بعيب بقضاء باقرار او نكول او بينة رده على بايعه ولو قبله
برضاه لا يرد عليه (ومن قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لا يجبر على
دفع ثمنه ولكن يبرهن او يحلف بايعه (فان قال شهودي غيب
دفع الثمن ان حلف بايعه ولزم العيب ان نكل (ومن ادعى اباق
مشريه يبرهن اولا انه اباق عنده ثم يحلف بايعه بالله لقد باعه وسلمه
وما اباق قط او بالله ماله حق الرد عليك من الوجه الذي يدعى او بالله
ما اباق عندك قط لا بالله لقد باعه وما به هذا العيب او لقد باعه وسلمه وما
به هذا العيب (وفي اباق الكبير يحلف بالله ما اباق منذ بلغ مبلغ الرجال
(وعند عدم بينة المشتري على اباقه عنده يحلف البايع عندهما انه
ما يعلم انه اباق عنده (واختلفوا على قول الامام فان نكل على قولهما
حلف ثانيا كما مر (ولو قال بايعه بعد التقابض بعثك هذا ما اخر
وقال المشتري بل وحده فالقول له (وكذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا
في المقبوض (ولو اشترى عبيدين صفقة وقبض احدهما ووجد بالمقبوض
او بالآخر عيبا ردهما او اخذهما ولا يرد المبيع وحده الا ان ظهر العيب
بعد قبضهما (ولو وجد بعض الكبلي او الوزني معيبا بعد القبض رد كله

الأب ح [Halabī, Ibrāhīm ibn Muḥammad]. [Halabī, Ibrāhīm ibn Muḥammad].
ملتقى [Multaqá al-abḥur]. N.p., [1882]. Early Arabic Printed
Books-BL: Religion and Law, <http://tinyurl.gale.com/tinyurl/Czdwq2>.
Accessed 19 Sept. 2020.

Shelfmark Number: 14528.a.22

Source Library: British Library, London

Copyright Statement: From the collections of: The British Library Board. All
Rights Reserved.